اتفاقية قرض

법제처

찾기쉬운 생활법령정보

. 15 04 This information is drafted as of 2025

اتفاقية قرض]

يُنصح- فيما يتعلق بالمعاملات المالية التي تشتمل على أموال بين الأفراد- بمراجعة هويته/ هويتها وطلب مستند (أنا أدين لك) ينص على المبلغ المقترَض بالتحديد.
يحتاج المُقرض أيضًا إلى فحص القدرة المالية للمقترض وتوقيع عقد ضمان، ويحتاج المقترض إلى الاحتفاظ بإيصال المبلغ المراد رده.
ما لم يُنص على خلاف ذلك، يجوز للمقترض رد ما يدين/ تدين به قبل الموعد النهائي للسداد وتكليف طرف ثالث برد الدين أيضًا. وعمومًا تُقدَم المطالبة المالية في غضون 10 سنوات من الموعد النهائي للسداد (أو يعتبر السداد ممكنًا إذا لم يُحدد ذلك الموعد النهائي) أو انقضاء قانون التقادم.
في حال تخلف المقترض عن سداد ما يدين/ تدين به خلال الموعد النهائي المحدد للسداد، يجوز للمقرض المطالبة بتعويضات الأضرار المقطوعة (أو فائدة على التأخير بواقع 5% سنويًا حيث لا يكون مبلغ تعويضات الأضرار المقطوعة محددًا) بالإضافة إلى أصل القرض والفائدة وطلب الحجز التحفظي على ممتلكات المقترض. يجوز للمقرض أيضًا التقدم بطلب للحصول على تعليمات الدفع التي وضعتها المحكمة أو إقامة دعوى مدنية. عند إصدار تعليمات المحكمة بشأن الدفع أو إصدار الحكم النهائي لصالح الُمقرض، يجوز للمقرض التقدم بطلب لتوقيع الحجز على أملاك المقترض بالقوة الجبرية.

1 اتفاقية قرض
4 1. إبرام اتفاقية القرض
4 1.1. قائمة تدقيق اتفاقية القرض
4 1.1.1. قائمة تدقيق اتفاقية القرض
5 1.2. إعداد السند الإذني
5 1.2.1. إعداد السند الإذني
8 1.2.2. توثيق السند الإذني
9 1.3. اتفاقية الضمانات المالية
9 1.3.1. إبرام اتفاقية الضمانات المالية
10 1.3.2. اتفاقية الضمانات المالية الشخصية
12 1.3.3. اتفاقية الضمان العقاري
13 2. التزام الوفاء الدين
13 2.1. التزام الوفاء الدين
13 2.1.1. طريقة الوفاء بالتزام الدين
14 2.1.2. القبول والتراضي بدلاً من السداد
16 2.1.3. إصدار الإيصال
16 2.1.4. الإيداع لدى المحكمة للسداد
19 3. التعامل مع التعثر في السداد
19 3.1. القيود على المطالبة ومدة التقادم
19 3.1.1. القيود على المطالبة
19 3.1.2. مدة تقادم المطالبة النقدية
20 3.2. كيفية التعامل مع عدم السداد
21 3.2.1. إعداد الرسائل البريدية المصدق على محتواها
23 3.2.2. التقدم بطلب للحجز التحفظي
24 3.2.3. إجراء الإنذار بالدفع
26 3.2.4. الدعوى المدنية
27 3.2.5. الإنفاذ بالقوة الجبرية

١. إبرام اتفاقية القرض

١.١. قائمة تدقيق اتفاقية القرض

١.١.١. قائمة تدقيق اتفاقية القرض

قائمة تدقيق للمُقرض

ينبغي عليك التحقق من هوية المقترض.

- ينبغي عليك معرفة تفاصيل المقترض الشخصية (مثال: رقم الهوية الوطنية، ورقم الهاتف والعنوان وما إلى ذلك).

- إذا عيّن المقترض شخصًا ما بوكالة رسمية مثل زوجته أو زوجها، فإنه عليك التواصل مع المقترض مباشرةً للتأكد من أنه/ أنها يعتزم اقتراض الأموال، كما أنه عليك التحقق من هوية الوكيل ومن الوكالة الرسمية.

عليك إعداد سند إذني بشكلٍ صحيح.

- عليك تحديد الشروط الأساسية في السند الإذني المذكور مثل (1) مبلغ أصل القرض و(2) الفائدة و(3) تاريخ السداد و(4)مكان السداد و(5) سقوط حق الاستفادة بالوقت.

إذا لم تكن متأكدًا من قدرة المقترض على السداد، يجوز لك أخذ ضمانٍ للقرض.

- إذا لم تكن متأكدًا من قدرة المقترض على السداد، يجوز لك مطالبته بتقديم إما ضمان شخصي مثل الضمان المشترك أو الضمان العيني الحقيقي مثل الرهن العقاري لضمان دين.

من المستحسن أن يُوثّق السند الإذني لضمان قبوله كإثبات ولحفظه.

- يجوز لك توثيق السند الإذني لقبوله كإثبات ولحفظه.

- قد يتم التوثيق عن طريق المصادقة على اتفاقية القرض أو إعدادها في شكل "عقد" منذ البداية.

قائمة التدقيق للمقترض

عليك التحقق من هوية المُقرض.

- عليك التحقق من الهوية بدقة (مثال: رقم قيد إقامة المقرض ورقم هاتفه وعنوانه وما إلى ذلك).

- إذا طلب منك شخصٌ ما أن تقرضه مالاً من خلال وكيل بما في ذلك الزوج أو الزوجة، فإنه ينبغي على المقرض أن يجري فحصًا وتدقيقًا مع المقترض؛ ليرى ما إذا كان يعتزم/ تعتزم الوفاء بالتزاماته/ التزاماتها أم لا، والتأكد من هوية الوكيل والوكالة الرسمية.

عليك إعداد سند إذني بشكلٍ صحيح.

- عليك تحديد الشروط الأساسية في السند الإذني المذكور مثل (1) مبلغ أصل القرض و(2) الفائدة و(3) تاريخ السداد و(4) مكان السداد و(5) سقوط حق الاستفادة بالوقت.

من المستحسن أن يُوثّق السند الإذني؛ ليصبح مقبولاً بمثابة إثبات ولحفظه.

- قد يتم التوثيق عن طريق المصادقة على اتفاقية القرض أو إعدادها في شكل "عقد" منذ البداية.

إذا قمت بالسداد، فإنه عليك تلقي إيصال والاحتفاظ به في مكان آمن لفترةٍ زمنيةٍ معقولةٍ.

- إذا سدّدت دينك بالكامل أو جزءًا منه، فإنه عليك تلقي إيصال بذلك السداد (المادة 474 من القانون المدني).

- لمنع السداد مرتين، ينبغي عليك الاحتفاظ بالإيصال خلال مدة التقادم التي تنتهي عادةً بعد 10 سنوات ما لم يمارس المدعي حق المطالبة. (المادة 162-1 من القانون المدني).

ينبغي أن تكون على علمٍ بالتحصيل غير الشرعي للدين.

- يستخدم بعض مُحصّلي الديون أساليب تحصيل غير شرعية مثل الاعتداء أو التهديد، وهي الأساليب التي قد تؤدي إلى محاكمة جنائية.

١.٢. إعداد السند الإذني

1.2. إعداد السند الإذني

إعداد السند الإذني

اتفاقية القرض النقدي للمستهلك: السند الإذني

- تسري اتفاقية القرض النقدي للمستهلك عند التوصل إلى اتفاقٍ بين المُقرض (أي الشخص الذي يُقرض الأموال) والمقترض (أي الشخص الذي يقترض الأموال). (المادة 598 من القانون المدني).

• يمكن منع النزاعات التي قد تنشأ لاحقًا عن طريق كتابة اتفاقيةالقرض النقدي (اتفاقية القرض النقدي للمستهلك) وتوضيح الاتفاقية بين الطرفينكتابيًا (الرجوع إلى محكمة سيول المركزية-التواصل- المحاضرات القانونيةالزائرة-العقود في الحياة اليومية).

• عندما يقوم المدينبسداد الدين، يجب عليه/عليها تحصيل النسخة الأصلية من السند الإذني ويجب ألاينسى/تنسى الحصول على إيصال من الدائن (الرجوع إلى محكمة سيول المركزية-التواصل-المحاضرات القانونية الزائرة-العقود في الحياة اليومية).

الأحكام والشروط الرئيسية للسند الإذني.

-يجب أن يشتمل السند الإذني على ما يلي (الرجوع إلمحكمة سيول المركزية-التواصل- المحاضرات القانونية الزائرة-العقود في الحياةاليومية).

• المبلغ

√ هنا، تتم كتابة المبلغ الأصلي لمبلغ القرض. ومن الآمنكتابة المبلغ بالأرقام الكورية والعربية جنبًا إلى جنب لمنع الأخطاء.

• المعلومات الشخصية

√ الشخص الذي يقرض المال يسمى دائنًا (مقرضًا)، والشخص الذييقترض المال يسمى مدينًا (مقترضًا).

√ من الأفضل تدوين المدين لمعلوماته الشخصية يدويًا لمنعالنزاعات التي قد تنشأ لاحقًا.

• الفائدة

√ عند عدم تحديد سعر فائدة، فلا يمكن تحصيل الفائدة. ومعذلك، في حالة إقراض الأموال بين التجار، حتى لو لم يكن هناك اتفاق خاص، يمكنللمقرض تحصيل فائدة قانونية (6% سنويًا). وبالإضافة إلى ذلك، حتى لو تقرر دفع الفائدة، إذا لم يتمتحديد سعر الفائدة، فسيتم سداد الديون المدنية بالفائدة القانونية 5%سنويًا والديون التجارية بالفائدة القانونية 6%سنويًا.

√ يمكن سداد الفائدة على أقساط شهرية كما هو موضح فيالنموذج، أو يمكن سدادها عند سداد المبلغ الأصلي، ويمكن دفع الفائدة أولاً عندمااقتراض المال.

√ تم إلغاء قانون تقييد الفائدة، الذي كان يحد من أسعارالفائدة في الماضي، ولكن القانون الحالي بشأن تسجيل أعمال القروض وحماية مستخدمينالخدمات المالية يحد من الحد الأعلى لأسعار الفائدة بنسبة 66% سنويًا عندما يقومالمُقرض (شخص طبيعي أو شخص اعتباري صغير) بإقراض مبلغ ما.

• كيف ومتي يُسدد المدين

√ يشير تاريخ السداد إلى التاريخ المحدد بين الطرفين لسدادالأموال. وإذا اتفق الطرفان على سداد الأموال المقترضة على أقساط، فيمكن كتابةذلك.

√ ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يجب أن يتم السداد فيالعنوان الحالي للمقرض، وهو الدائن (ومع ذلك، يجب أن يتم سداد الديون المتعلقةبالأعمال في مكان العمل الحالي للمقرض، وهو الدائن). وإذا كان هناك مكان مناسبلكلا الطرفين، فقد يكون من المريح تحديد المكان للسداد وكتابته في العقد أو كتابةرقم الحساب البنكي للمقرض.

※ يمكن العثور على معلومات تفصيلية حول إنشاء السندالإذني في <محكمة سيول المركزية-التواصل- المحاضرات القانونية الزائرة-العقودفي الحياة اليومية>.

الدائن والمدين

التفاصيل والبيانات الشخصية للدائن والمدين (مثال: أرقام القيد الوطنيوالعناوين)

- من المهم تحديد الدائن (أو المُقرض) والمدين (أو المقترض)، الذين يكون كل منهما أطراف اتفاقية القرض النقدي للمستهلك بشكلٍ صحيح.

- ينبغي أن يتأكد أطراف الاتفاقية من بطاقات هوية بعضهم البعض؛ للتحقق من إثبات هويته/ هويتها قبل إبرام الاتفاقية

في الحالة التي يعين فيها الطرف الآخر محاميًا/ محامين

- إذا عين الطرف الآخر محاميًا/ محامين، فينبغي عليك بالإضافة إلى ذلك تحديد سلطة المحامي (المحامين) في الاتفاقية، والتأكد من بطاقة (بطاقات) هوية المحامي (المحامين).

- إذا وقّع المحامي (المحامون) الذي عينه الطرف الآخر اتفاقية القرض النقدي للمستهلك، فينبغي عليك استلام الوكالة الرسمية التي يمكنها إثبات سلطة المحامي (المحامين) من الطرف الآخر.

※ يجوز لك الرجوع إلى نموذج للوكالة الرسمية على الرابط التالي:

مبلغ القرض

مبلغ أصل القرض

- يُرجى تحديد مبلغ أصل القرض للأموال المُقترضة.

• لتجنب الأخطاء المطبعية، يُنصح باستخدام كل من الحروف والأرقام عند ذكر رقم.

الفائدة

قرض بلا فوائد

- إذا وافق الدائن (أو المقرض) على إقراض أموال بدون فوائد، فإنه يُنصح بالتصريح عن هذه الاتفاقية صراحةً.

قرض الفائدة المستحقة

- إذا كان القرض النقدي للمستهلك هو قرض فائدة مستحقة، فينبغي أن يُذكر صراحةً في الاتفاقية.

- إذا نصت الاتفاقية صراحةً على أنه ينبغي أن يكون حساب القرض هو حساب منتج للفائدة، ولكن لم تنص على سعر الفائدة المحدد، فإنه ينبغي أن يكون سعر الفائدة خمسة في المائة (5%) سنويًا وهو ما يكون السعر القانوني الرسمي للفائدة (المواد 379 و397(1) من القانون المدني).

※ بصرف النظر عما ورد أعلاه، إذا كانت المعاملة المالية معاملة تجاريةبطبيعة الحال، يكون السعر الرسمي للفائدة هو ستة في المائة (6%) سنويًا. (المادة 54 من القانون التجاري).

الاتفاق على مبلغ الفائدة وسعر الفائدة

- في الحالة التي يصل فيها مبلغ أصل الدين من مبالغ القرض إلى 100,000 وون كوري أو أكثر، يجوز لأطراف الاتفاقية الاتفاق دون قيد على سعر الفائدة، ولكن لا يتجاوز هذا السعر 24% سنويًا) المواد 2-(1) (5) من قانون تحديد سعر الفائدة، ولوائح الحد الأقصى لسعر الفائدة بموجب المادة 2-(1) من قانون مدة تقادم الفائدة.)

- في حال القرض بمبلغ يتجاوز 10,000,000 وون كوري،يمكن تحديد سعر الفائدة بحرية باتفاق الطرفين في حدود 20٪ (المواد2-(1) و5 من قانون مدة تقادم الفائدة و"لوائح الحد الأقصى لسعر الفائدة"بموجب المادة 2-(1) من قانون مدة تقادم الفائدة).

اتفاقية القرض مدفوع الفوائد مقدمًا

- عندما يتفق أطراف اتفاقية القرض النقدي للمستهلك على سعر الفائدة، فإنه يجوز لهم الاتفاق على خصم الفائدة مقدمًا من أصل مبلغ القرض (المواد 2-(1) و3 من قانون مدة تقادم الفائدة، "لوائح الحد الأقصى لسعر الفائدة" بموجب المادة 2-(1) من قانون مدة تقادم الفائدة).

• فعلى سبيل المثال، إذا أبرم الأطراف اتفاقية قرض نقدي للمستهلك بمبلغ رئيسي قدره 10,000,000 وون كوري بسعر فائدة قدرها 24% سنويًا، يجوز للمدين تلقي 7,600,000 وون كوري من الدائن بعد خصم فائدة قدرها2,400,000 وون كوري مقدمًا من المبلغ الرئيسي البالغ 10,000,000 وون كوري.

- في حال خصم الفائدة مقدمًا، إذا تجاوز المبلغالمخصوم 20% سنويًا على فرض أن المبلغ الصافي المدفوع هو المبلغالرئيسي (مبلغ أصل القرض)، تُعتبر هذه الزيادة سدادًا جزئيًا للقرض (المواد 2-(1) و3من قانون مدة تقادم الفائدة "لوائح الحد الأقصى لسعر الفائدة" بموجب المادة2-(1) من قانون مدة تقادم الفائدة).

تأثير زيادة الحد الأقصى لسعر الفائدة

- إذا تجاوزت أي فائدة مستحقة من خلال الاتفاق 24% سنويًا، تكون هذه الزيادة باطلة وليس لها أي أثر.

- إذا تجاوزت أي فائدة مستحقة 20% سنويًا من خلال اتفاق على فائدة مركبة، وهو ما يعني الفائدة المضافةلمبلغ أصل القرض، تكون هذه الزيادة باطلة وليس لها أي أثر (المواد 2-(1) و5 من قانونمدة تقادم الفائدة "لوائح الحد الأقصى لنسبة الفائدة" بموجب المادة2-(1) من قانون مدة تقادم الفائدة).

تاريخ (تواريخ) استحقاق السداد

اتفاقية بشأن تاريخ (تواريخ) استحقاق السداد

- يُنصح بأنه ينبغي عليك تحديد تاريخ (تواريخ) استحقاق السداد صراحةً عن طريق ذكر السنة (السنوات) والشهر(الشهور) والتاريخ (التواريخ) في الاتفاقية.

في حالة عدم وجود اتفاقية بخصوص تاريخ (تواريخ) استحقاق السداد

- إذا لم توجد اتفاقية بخصوص تاريخ (تواريخ) استحقاق السداد، لا يجوز لك تحديد التاريخ (التواريخ) في الاتفاقية. ومع ذلك، إذا كان قد مضى وقت معقول بعد مطالبة الدائن بالسداد، يُعتبر السداد مستحقًا.

المدة

تعريف "المدة"

- يُقصد "بالمدة" الشرط الإضافي الذي يذكره الطرف الذي يؤدي تصرفًا قانونيًا بغرض إنفاذ هذا التصرف من أجل إنفاذ الشرط أو جعله لاغيًا أو لتوضيح الأمورالمتعلقة بمخالصة الالتزام بالسداد وفقًا لحدث معين يكون لازم الوقوع.

※ يُقصد "بالشرط الإضافي" الشرط المنصوص عليه في اتفاقية لغرض تقييد سريان تصرف قانوني أو إبطاله.

- فعلى سبيل المثال، إذا وافقت على إقراض المال قبل31 ديسمبر، فإن ذلك يكون اتفاقية قرض نقدي للمستهلك ذات مدة ثابتة.

خسارة الانتفاع بالمدة الثابتة

- يُفترض أن تحدد المدة الثابتة لمصلحة المدين (المادة 153-(1) من القانون المدني).

• يكون غرض الافتراض لمصلحة المدين هو السماح للمدين بتأجيل السداد عن طريق الائتمان على مصداقيته المالية خلال المدة الثابتة.

- لذا إذا كانت المصداقية المالية للمدين في خطر في أي حالة من الحالات التالية، سيخسر المدين المنفعة الناتجة عن المدة الثابتة.

• الحالة التي يضر فيها المدين بالضمان أو يحط من قيمته أو يبطله (المادة 388-1 من القانون المدني).

• الحالة التي يتخلف فيها المدين عن الوفاء بالتزامه أو التزامها لذكر الضمان (المادة 388-2 من القانون المدني).

• الحالة التي يصبح فيها المدين متعسرًا (المادة 425 من قانون إعادة تأهيل المدين وإفلاسه).

※ يجوز لك بالإضافة إلى ذلك أن توضح الموضوع صراحةً بخصوص خسارة فائدة المدين الناتجة عن المدة الثابتة باعتبارها شرطًا خاصًا في الاتفاقية.

اتفاقيات خاصةأخرى

الشرط

- يُقصد "بالشرط" الشرط الإضافي الذي يذكره الطرف الذي يؤدي تصرفًا قانونيًا بغرض إنفاذ هذا التصرف من أجل إنفاذ الشرط أو جعله لاغيًا أو لتوضيح الأمورالمتعلقة بالوفاء بالتزام السداد وفقًا لحدث معين يكون لازم الوقوع.

• لا ينبغي عليك الموافقة على أي شروط غير مؤكدة مثل "يسدد المدين إذا حصل/ حصلت على أموال".

تعويضات الأضرار المقطوعة

- يجوزلأطراف اتفاقية القرض النقدي للمستهلك الاتفاق على مبلغ التعويضات عن عدم السداد (المادة 398-(1) من القانون المدني).

- في الحالة التي يكون فيها مبلغ تعويضات الأضرار المقطوعة زائدًا على نحوٍ مبالغ فيه، يجوز للمحكمة تخفيض المبلغ إلى مبلغٍ معقول (المادة 398-(2) من القانون المدني).

- لا يؤثر اتفاق الطرفين على الأضرار المقطوعة لا على أي مطالبة بأداء الالتزام ولا على فسخ العقد (المادة 398-(3) من القانون المدني).

- يُفترض أن يكون الاتفاق على التعويض عن الإخلال بالعقد عن طريق الاتفاق علىالأضرار المقطوعة(المادة 398-(4) من القانون المدني).

نموذج إعداد سند إذني

يجوز إعدادسند إذني على النحو التالي:

[نموذج لإعداد سند إذني]

اتفاقية القرض النقدي للمستهلك

"الدائن": دي هان كيم (123-700101)

العنوان: ... هو، .... دونغ، ....أيه بي تي، يونمويانغ 7، جيل، سيونغدونغ، سيول

المدين: مين كوك لي (134-650101)

مبنى ....، يونغنو 1- جيل، جونغنو-جو، سيول

1. يقترض المدين مبلغًا وقدره 10,000,000 وون كوري (عشرة ملايين وون كوري) من الدائن بسعر فائدة بواقع 10% سنويًا لمدة سنة واحدة بداية من 1 مارس 2009.

2. إذا تخلف المدين عن السداد للدائن في تاريخ الاستحقاق أو قبله، يدفع المدين للدائن سعر فائدة مستحقة متأخرة قدرها 30% سنويًا.

3. في أي حالة من الحالات التالية، يُسدد المدين للدائن في الحال حتى إذا لم يكن السداد مستحقًا.

(أ) الحالة التي يضر فيها المدين بالضمان أو يحط من قيمته أو يبطله.

(ب) الحالة التي يتخلف فيها المدين عن الوفاء بالتزامه أو التزامها لذكر الضمان.

(ج) الحالة التي يصبح فيها المدين معسرًا

ا مارس 2015

الدائن: دي هان كيم [ختم]

المدين: مين كوك لي [ختم]

※ يُرجى العلم أن الشروط 2 و3 أعلاه تكون شروطًا خاصة فقط قد يتفق الطرفان عليها وتعتبر الشروط الأخرى أحكامًا أساسية.

1.2.: توثيق السند الإذني

توثيق السند الإذني

معنى توثيق السند الإذني

- يُقصد بتوثيق السند الإذني أنك تُعد سندًا إذنيًا في شكل "سند" من البداية في حضور كاتب العدل في مكتب كاتب عدل مُرخص أو تتسلم مصادقة كاتب العدل على السند الإذني المُوقَّع.

فوائد توثيق السند الإذني

- إذا افترضنا أن يكون المستند المُوثق حقيقيًا بمجرد اتمامه، تُفترض صحة السند الإذني المُوثق (المادة 2 من قانون كاتب العدل، والمادة356 –(1) من قانون الإجراءات المدنية).

- بموجب قانون الإجراءات الجنائية، يُعتد بنسخة معتمدة من مستند مصدق عليه كدليل مقبول. (المادة 315-1 من قانون الإجراءات الجنائية).

إذا نص السند الإذني المُصدق صراحةً على حق المدين في التنفيذ الإجباري، يجوز للدائن إنفاذ التنفيذ الإجباري عن طريق ممارسة هذا الحق بدون البدء في إجراءات الدعوى المدنية (المادة 56-4 من قانون التنفيذ المدني).

- تُحفظ نسخًا من المستندات الموثقة لمدة معينة، مما يقلل خطر الخسارة.

مكتب الكاتب العدل

- يجوز لك توثيق المستندات في مكتب كاتب عدل مُرخص ومُفوض من قبل وزارة العدل (المادة 17 من قانون الكاتب العدل)

رسوم التصديق/ التوثيق

- إذا وثَّقت سندًا إذنيًا، فإنه ينبغي عليك دفع رسوم التصديق والتوثيق لكاتب العدل (المادة 2 من لوائح رسوم كاتب العدل).

- تكون رسوم تصديق المستندات القانونية على النحو التالي: (المادة 2 من أحكام رسوم كاتب العدل).

قيمة المقابل المالي في عقد قانوني أو القيمة الاسمية لسند إذني أو شيك.	الرسوم
ما يصل إلى 2,000,000 وون كوري	11,000 وون كوري
ما يصل إلى 5,000,000 وون كوري	22,000 وون كوري
ما يصل إلى 10,000,000 وون كوري	33,000 وون كوري
ما يصل إلى 15,000,000 وون كوري	44,000 وون كوري
أكثر من 15,000,000 وون كوري	44،000 وون كوري بالإضافة إلى 0.15% من أي مبلغ زائد، ولكن لا تتجاوز الرسوم المُحتسبة 3,000,000 وون كوري

الاحتفاظ بسند الملكية

- يحفظ كاتب العدل ويحتفظ بنسخ مصدقة من مستندات وأصول سندات الملكية والمستندات المُصدقة المُرفقة بها(المادة 24 من قانون كاتب العدل).

• تُحفظ هذه المستندات ويُحتفظ بها في مقر التخزين أو خزانة الملفات الثابتة (المادة 4 من لوائح الاحتفاظ بالمستندات الموثقة).

- يحفظ كاتب العدل ويحتفظ بأصل اتفاقية القرض النقدي للمستهلك (أو سند إذني) مُعد في نموذج سند ملكية لمدة 10 سنوات، بينما تُحفظ نسخة مُصدقة من المستند لمدة 3 سنوات. (المادة 5-1من لوائح الاحتفاظ بالمستندات الموثقة).

تبدأ المدة المُشار إليها أعلاه في اليوم الأول من السنة التي تلي الوقت الذي قد أُعدت فيه هذه المستندات. (المادة 5-2 من لوائح الاحتفاظ بالمستندات الموثقة).

< الحصول على سندٍ إذني مُوثّق >

يجوز لك الحصول على سندٍ إذني موثّق في مكتب توثيقٍ قريب. يمكن التوثيق (1) في مكتب من مكاتب كتاب العدل أو (2) في مكتب محاماة يكون قد حصل على شهادة للتوثيق ولديه محامٍ مسؤول عن التوثيق [قانون كاتب العدل، المواد 13-2 و15-6 و17 (2)]. إذا شارك (1) أطراف المعاملة النقدية في التوثيق، فإنه عليهم تقديم أختامهم وبطاقات هويتهم الوطنية والسند الإذني (في حال المصادقة على سندٍ موثق). إذا شارك (2) طرف واحد فقط أو وكلاء الطرفين في التوثيق، فإنه عليهم تقديم شهادة طبع الختم والوكالة الرسمية وأختام الوكلاء وبطاقات الهوية الوطنية والسند الإذني (في حال المصادقة على سندٍ موثق). لتوثيق سند إذني، تُدفع رسوم الخدمة [اللوائح الخاصة برسوم الكاتب العدل، المواد من 2 إلى 7].

1.3. اتفاقية الضمانات المالية

1.3. إبرام اتفاقية الضمانات المالية

المصداقية المالية للمدين وأصوله القابلة للحجز

المصداقية المالية للمدين وأصوله القابلة للحجز

- من المهم بالنسبة للدائن أن يعرف القيمة الفعلية لأصل المدين؛ لأنه يجب على الدائن تحصيل الدين عن طريق الشروع في إجراءات دعوى الحجز على الموجودات المالية وتصفيتها من أجل التنفيذ إذا كان المدين مقصرًا.

وفقًا لطبيعتها، قد يمارس حق تحصيل الدين عن طريق الحجز على موجودات المدين، وفي هذه الظروف يسمى موضوع الأمر "الموجودات القابلة للحجز".

غرض اتفاقية الضمانات المالية

غرض اتفاقية الضمانات المالية

- يُعتبر غرض اتفاقية الضمانات المالية هو تقديم الضمانات المالية للقرض أو ضمان السداد بموجب القانون.

- تُصنف اتفاقيات الضمانات المالية إلى فئتين: اتفاقيات ضمانات شخصية واتفاقيات ضمانات عقار.

• يُقصد **"باتفاقية الضمانات المالية"** اتفاقية لضمان سداد القرض عن طريق إضافة عقار طرف ثالث "للموجودات القابلة للحجز"

• يُقصد "باتفاقية الضمانات العقارية" اتفاقية لضمان سداد القرض عن طريق ضمان أو تحديد الأموال المنقولة وغير المنقولة المملوكة من قبل المدين أو طرف ثالث.

إبرام اتفاقية الضمانات المالية

إبرام اتفاقية الضمانات المالية

- بالنظر في المصداقية المالية للمدين، يجوز للدائن مطالبته أو مطالبتها بإبرام اتفاقية ضمان عقارية أو اتفاقية ضمان شخصية.

- تُبرم اتفاقية الضمانات المالية بالرجوع إلى اتفاقية القرض النقدي للعميل ولكن تكون الأولى منفصلة ومستقلة عن الأخيرة.

• لا يُلزَم المدين حتميًا بتقديم ضمان مالي، وتبعًا لذلك يجوز ليس فقط للمدين ولكن يجوز أيضا لأي طرف ثالث أن يكون طرف في اتفاقية الضمانات المالية.

1.3.2. اتفاقية الضمانات المالية الشخصية

اتفاقية ضمان

الغرض

- يُقصد "باتفاقية الضمان" الاتفاقية المبرمة بين الدائن والضامن لغرض السداد المضمون لدين شخص آخر.

- يُقصد "بالتزام الضامن" الالتزام الذي يدين به الضامن ينشأ من اتفاقية الضمان التي يلتزم الضامن بموجبها بالوفاء بالدين إذا تعثر المدين الأصلي (المادة 428-(1) من القانون المدني)

نطاق الضمانات المالية

- يجوز للدائن والضامن الاتفاق على نطاق الضمانات المالية (أي التزام الضامن) في اتفاقية الضمان، ومع ذلك إذا لم يتم التعبير عن نية أخرى، فإن التزام الضامن يشمل مبلغ أصل الدين الرئيسي والفائدة المستحقة عليه، وأي تعويضات واجبة الدفع للدائن، وأي تكاليف أخرى طارئة على مبلغ أصل الدين (المادة 429-(1) من القانون المدني).

• بالنسبة لغرض ضمان تنفيذ التزام الضامن، يجوز للدائن والضامن الاتفاق على تعويضات الأضرار المقطوعة، وأي تعويضات أخرى تتعلق بالتزامات الضامن (المادة 429-(2) من القانون المدني).

متطلبات وجود ضامن

- إذا أُلزم المدين بتقديم ضامن، يكون هذا الضامن شخصًا كامل الأهلية ومقتدرًا من الناحية المالية لسداد الدين (المادة 431-(1) من القانون المدني).

- إذا أصبح الضامن عاجزًا عن السداد، يجوز للدائن طلب بديل لذلك الضامن (المادة 431-(2) من القانون المدني).

- قد يُعفى المدين من الالتزام بتقديم ضامن عن طريق تقديم أي ضمان آخر معقول بدلاً منه (المادة 432 من القانون المدني).

أثر التغيير في التزام المدين الرئيسي.

- بصرف النظر عن أي شرط، ينتهي التزام الضامن إذا أصبح أصل الدين مُطفأ.

- إذا أُحيل القرض إلى طرفٍ ثالث، يحال كذلك حق الدائن لدى الضامن إلى الطرف الثالث.

- تنطبق مدة التقادم المحددة للمطالبة ضد المدين الرئيسي أيضًا وتسري بخصوص الضمان. (المادة 440 من القانون المدني)

حق الضامن المراد التعويض عنه

- إذا أوفى الضامن بالتزامه أو التزامها، فإنه يجوز له/ لها ممارسة حق الضامن المراد التعويض عنه تجاه المدين الرئيسي. (ملحوظة: يقصد بمصطلح "حق الضامن المراد التعويض عنه" حق المطالبة من قبل الأشخاص الذين سددوا الدين نيابةً عن المدين).

- إذا سدد الضامن الذي أصبح ضامنًا بناءً على طلب المدين الرئيسي (الذي يُشار إليه فيما بعد باسم "الضامن الائتماني") دون أي تقصير على نفقته أو نفقتها الخاصة، فإن ذلك الضامن يمتلك حقًا يتم تعويضه عنه. (المادة 441-(1) من القانون المدني.

• إذا سقط جزء من الدين الرئيسي، يمتلك "الضامن الائتماني" الحق المراد التعويض عنه إلى ذلك الحد.

• يشمل حد حق الضامن الائتماني المراد التعويض عنه الفائدة الرسمية المستحقة اعتبارًا من التاريخ الذي كان فيه الدين الرئيسي مطفأ والأضرار الأخرى التي تشمل التكاليف المستحقة التي لا يمكن تفاديها الناجمة عنها. (المواد 441-(2) و425-(2) من القانون المدني)

• ومن حيث المبدأ، فإنه يحق للضامن الائتماني ممارسه حقه/ حقها المراد التعويض عنه بعد أن يكون قد دفع الدين الرئيسي على نفقته/ نفقتها الخاصة. (المادة 441-(1) من القانون المدني)

• إذا لم يعطَ إخطار تقدم/ متابعة للإعفاء للمدين الرئيسي، يجوز تقييد حق الضامن في ممارسة حقه/ حقها المراد التعويض عنه.

- في حال أداء الشخص الذي أصبح ضامنًا لالتزام السداد أو ضَمن بخلاف ذلك وعلى نفقته أو نفقتها الخاصة تسوية الدين الرئيسي بدون طلب من المدين الرئيسي، فإنه يحق للضامن أن يكون له حق مراد التعويض عنه من قبل المدين الرئيسي إلى الحد الذي دُعِم به المدين الرئيسي في تاريخ المخالصة. (المادة

444-(1) من القانون المدني)

- في حال أداء الشخص الذي أصبح ضامنًا لالتزام السداد أو ضَمن بخلاف ذلك وعلى نفقته أو نفقتها الخاصة تسوية الدين الرئيسي بدون أي طلب أو موافقة من المدين الرئيسي، فإنه يحق للضامن أن يكون له حق مراد التعويض عنه ضد المدين الرئيسي فقط إلى الحد الذي يظل فيه المدين الرئيسي مُدعَمًا. (المادة 444-(2) من القانون المدني).

اتفاقية الضمان

- يجوز إبرام اتفاقية ضمان في نفس وقت إبرام اتفاقية القرض النقدي للمستهلك، ولكن يجوز إبرام السابقة بشكلٍ مستقل عن اللاحقة.

اتفاقية الضمان المشترك

الغرض

- "الضمان المشترك" يعني أن الضامن يتعهد بالتضامن والتكافل بسداد الدين الذي يدين به المدين الرئيسي.

- ومن جهةٍ أخرى، إذا أُعطي الضمان في سياق معاملة تجارية، فإنه يُفسَّر دائمًا على أنه ضمان مشترك بموجب القانون. (المادة 57-(2) من القانون التجاري).

نطاق الضمان

- وبالتشابه مع نطاق التزام الضامن، فإن نطاق الضمان يشمل المبلغ الأصلي للدين، والفائدة المستحقة على مبلغ القرض الأصلي، وأي تعويضات مستحقة للدائن، وأي مصاريف أخرى طارئة على الدين الأصلي الرئيسي. (المادة 429-(1) من القانون المدني).

متطلباب للضامن المشترك

- إذا كان المدين ملزمًا بتقديم ضامن مشترك، فإن ذلك الضامن المشترك يكون هو الشخص ذو الأهلية الكاملة ويكون موسرًا ماليًا لسداد الدين. (المادة 431-(1) من القانون المدني).

- قد يُعفى المدين من الالتزام بتقديم ضامن مشترك عن طريق تقديم ضمان معقول آخر بدلاً منه. (المادة 432 من القانون المدني).

أثر التغيير في التزام المدين الرئيسي

- تكون الأمور المتعلقة بأثر التغيير في التزام المدين الرئيسي هي نفسها بالنسبة لالتزامات الضامن العام.

حق الضامن المشترك المراد التعويض عنه

- يكون حق الضامن المشترك المراد التعويض عنه من قِبل المدين الرئيسي هو نفس الحق بالنسبة للضامن العام.

بنود دمج اتفاقية القرض النقدي للمستهلك بخصوص الضمان المشترك

- يجوز لك الرجوع إلى نموذج بنود دمج اتفاقية القرض النقدي للمستهلك بخصوص الضمان المشترك على الموقع الإلكتروني لمحكمة سيول الإقليمية- الدعاوى القانونية والنماذج- الاتفاقيات.

اتفاقية الدين المشترك

الغرض

- يُقصد بمصطلح "اتفاقية الدين المشترك" أنك توافق على التعهد بسداد الدين بأكمله بالتضامن والتكافل بصفة مدين مشترك مستقل عن المدين الرئيسي(المادة 413 من القانون المدني).

-إذا أبرمت اتفاقية دين مشترك بصفتك مدين مشترك، يلتزم كل مدين مشترك بمن فيهم أنت بالوفاء بالتزام السداد الكامل.

※ إذا أصبح كل من المدينين المتعددين مسؤولين عن أي دين فيما يتعلق بالمعاملة التجارية، يكون كل مدين مسؤولاً بالتضامن والتكافل عن ذلك الدين. (المادة 57-(1) من القانون التجاري)

نطاق الضمان

- إذا تعهد المدينون المشتركون بالسداد، يكون كل مدين مشتركًا مسؤولاً عن الدين بأكمله كونهم وثيقي الارتباط ببعضهم البعض.

- وبناءً عليه، إذا أوفى أحد المدينين المشتركين بالتزام السداد الخاص به أو بها، يُعفى المدين (المدينين) المشترك الآخر من ذلك الالتزام. (المادة 413 من القانون المدني).

- ونتيجةً لذلك، من المحتمل بشكلٍ أكبر أن يتم السداد للدائن.

- وحيث يكون كل التزام سدادًا من قبل كل مدين مشترك مستقلاً عن الالتزامات الأخرى، فلا يؤثر أي فسخ أو إلغاء لاتفاقية المدين المشترك على الالتزامات الأخرى. (المادة 415 من القانون المدني).

بنود دمج اتفاقية القرض النقدي للمستهلك بخصوص الدين المشترك

- يمكنك الرجوع إلى نموذج بنود دمج اتفاقية القرض النقدي للمستهلك بخصوص الدين المشترك على الموقع الإلكتروني التالي:

<Korea Legal Aid Corporation's website-legal information-legal template>

1.3.3. اتفاقية الضمان العقاري

اتفاقية الرهن العقاري

الغرض

- يجوز تنفيذ الرهن العقاري لضمان قرض بموجب اتفاقية بين الطرفين لذلك الغرض، وبموجب تسجيل الرهن العقاري على ملكية العقار. (المادة 186 من القانون المدني).

• يكون طرفا اتفاقية الرهن العقاري هما المرتهن الذي يؤمن مصلحته أو مصلحتها بعقار الراهن، والراهن الذي يمتلك العقار المراد تأمينه.

√ ومن حيث المبدأ، يكون المرتهن هو الدائن في اتفاقية القرض النقدي للمستهلك.

√ يجوز للطرف الثالث في اتفاقية القرض النقدي للمستهلك أن يصبح هو المرتهن في اتفاقية الرهن العقاري المعنية.

√ قد يرتبط الرهن العقاري- بموجب القانون المدني- بملكية الممتلكات غير المنقولة (المادة 356 من القانون المدني)، أو حق الإيجار المسجل على أساس الوديعة. (المادة 371-(1) من القانون المدني).

نطاق الضمان

- يؤمن الرهن العقاري أصل القرض والفائدة والأضرار المقطوعة والتعويضات التي تنشأ نتيجة عدم الوفاء بالتزام الدين، وتكاليف إنفاذ الرهن. ومع ذلك وبخصوص أضرار السداد المتأخر، يجوز تنفيذ الرهن فقط بخصوص المبلغ المتكبد لمدة سنة واحدة (1) من تاريخ استحقاق السداد الأصلي(المادة 356 من القانون المدني).

أثر الرهن العقاري

- إذا لم يسدد المدين الدين في تاريخ الاستحقاق، يجوز للمرتهن الشروع في بيع موضوع الرهن وتلقي أمواله من حصيلة البيع مما يجعل له الأسبقية على الدائنين الآخرين. (المادة 356 من القانون المدني).

إنفاذ ضمان الرهن العقاري

- ينشأ إنفاذ الرهن العقاري عندما يمارس المرتهن سلطته/ سلطتها القانونية للبيع بعد التعثر المعني من قبل الراهن، ويحق للراهن بموجبه تلقي حصيلة البيع بدلاً من الدين.

- وبوجهٍ عام، تكون إجراءات البيع بالمزاد على النحو التالي: التقدم للبيع بالمزاد العلنيßالحكم بخصوص بدء المزاد وخدمة الإخطار ß دراسة الوضع الحالي (مثال: تقييم الدراسة) ß التصرف عن طريق البيع ß الموافقة على البيع ß توزيع حصيلة البيع.

بنود دمج اتفاقية القرض النقدي للمستهلك بخصوص ضمان الرهن العقاري

- يمكنك الرجوع إلى نموذج بنود دمج اتفاقية القرض النقدي للمستهلك بخصوص ضمان الرهن العقاري على الموقع الإلكتروني لمحكمة سيول الإقليمية- الدعاوى القانونية والنماذج- الاتفاقيات.

2. التزام الوفاء الدين

2.2. التزام الوفاء الدين

2.2.1. طريقة الوفاء بالتزام الدين

السداد المدين

معنى السداد

- يقصد بمصطلح "السداد" الوفاء بالتزام الدين، ويُقصد بالسداد من حيث اتفاقية القرض النقدي للمستهلك أن المدين يدفع الأموال المُقترضة للدائن مرةً أخرى.

عطاء السداد

- يتم السداد عن طريق عطاء فعلي بما يمتثل امتثالاً صارمًا لمدة التزام الدين. (المادة 460 من القانون المدني).

• ومع ذلك، إذا رفض الدائن قبول أي سداد مقدمًا أو إذا كان أي تصرف من قبل الدائن مطلوبًا للسداد، فإنه يكفي بالنسبة للمدين أن يقدم للدائن إخطارًا رسميًا باتًا يفيد بأن المدين مستعدٌ للسداد. (المادة 460 من القانون المدني).

- يُبريء عطاء السداد المدين من التزام الدين لعدم الوفاء بهذا الالتزام بدايةً من وقت ذلك العطاء. (المادة 461 من القانون المدني).

مكان السداد

- إذا لم يكن الطرفان قد اتفقا على مكان السداد، فإنه يتم في العنوان الحالي للدائن، ومع ذلك يكون مكان السداد فيما يتعلق بالمعاملة التجاريةهو عنوان عمل الدائن. (المادة 467-(2) من القانون المدني).

تحمل نفقات السداد

- ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، يتحمل المدين نفقات السداد. ومع ذلك، إذا تزايدت نفقات السداد نتيجة تغيير عنوان الدائن أو أي تصرف آخر من قبله/ قبلها، يتحمل الدائن مبلغ هذه الزيادة(المادة 473 من القانون المدني).

• فعلى سبيل المثال: تشمل نفقات السداد الرسوم المصرفية للحوالة وأي نفقات سفر يتكبدها المدين الذين كان عليه أن يسافر من بوسان إلى سيول للسداد.

الشخص الذي يسدد والشخص الذي يتلقى الأموال

السداد من قبل طرف ثالث

- يجوز لأي طرف ثالث سداد الدين. ومع ذلك إذا كان سداد الدين بموجب اتفاقٍ بين الطرفين غير مسموح به، لا يسدد طرف ثالث الدين. (المادة 469-(1) من القانون المدني).

- لا يجوز لأي طرف ثالث ليست له فائدة في التزام الدين السداد ضد نية المدين. (المادة 469-(2) من القانون المدني).

• يجوز للضامن المشترك أو المرتهن السداد ضد نية المدين إذا كان لهما منفعة في التزام الدين.

السداد للغير

- يسري السداد إلى شبه صاحب المطالبة فقط إذا كان قد فعل أو فعلت ذلك بحسن نية ودون توانٍ. (المادة 470 من القانون المدني).

- يسري السداد إلى حامل الإيصال حتى إذا لم تكن أو لم يكن مفوضًا لقبول السداد. ومع ذلك، لا ينطبق ذلك إذا كان الشخص القائم بالسداد أو كان يجب أن يكون على علمٍ بهذا التفويض. (المادة 471 من القانون المدني).

باستثناء في حال السداد لشبه صاحب المطالبة وحال السداد لحامل الإيصال، فإن أي سداد لشخصٍ لم يكن مفوضًا لتلقي المبلغ يسري فقط بالقدر الذي يكون الدائن قد دُعّم بموجبه. (المادة 472 من القانون المدني).

السداد قبل تاريخ الاستحقاق

السداد قبل تاريخ الاستحقاق

- ما لم يتفق الطرفان بخلاف ذلك تحديدًا، يجوز للمدين السداد قبل تاريخ الاستحقاق. ومع ذلك، إذا تكبد الدائن خسارة ناجمةً عن السداد المبكر، يُعوَض المدين تلك الخسارة. (المادة 468 من القانون المدني).

- في حال السداد من قبل المدين قبل تاريخ الاستحقاق، تكون الخسارة التي يتكبدها الدائن هي الفائدة التي كان سيتكبدها اعتبارًا من تاريخ ذلك السداد حتى تاريخ الاستحقاق بموجب اتفاقية القرض النقدي للمستهلك.

الوفاء الجزئي عن طريق السداد الجزئي للدين

الغرض من الوفاء الجزئي

- تنشأ مسألة "التراضي الجزئي" عندما يدين المدين لنفس الدائن بعدة التزامات يكون موضوعها من نفس النوع (المادة 476 من القانون المدني)، أو عندما يكون المدين مُلزمًا بدفع النفقات و/ أو الفائدة بدلاً من الدين الرئيسي بالنظر إلى دين واحد أو أكثر. (المواد 478 و479 من القانون المدني)، وفي الحالات الواردة أعلاه، قد تُطرح مسألة أي من التزامات الدين قد تم الوفاء بها.

- تتم التسوية الجزئية وفقًا لاتفاق الطرفين. ومع ذلك، إذا لم يتم التوصل لذلك الاتفاق، يقرر الشخص الذي يمتلك السلطة أي من الالتزامات قد تم الوفاء بها، وإذا لم يُتخذ ذلك القرار، فإنه يُتخذ وفقًا للأمر الذي نص عليه القانون.

الأمر بتسوية النفقات والفائدة والدين الرئيسي

- يجوز للدائن والمدين الاتفاق مقدمًا على أمر تسوية النفقات والفائدة والدين الرئيسي إذا كانت مقدرًا للتسوية الجزئية أن تتم.

- في حال دفع المدين النفقات المتكبدة والفائدة المستحقة لواحد أو أكثر من التزامات الدين، وما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فإن ترتيب التسوية يكون: النفقات والفائدة والدين الرئيسي. (المادة 479-(1) من القانون المدني).

- يكون الترتيب التفصيلي لتسوية النفقات والفائدة والدين الرئيسي هو الترتيب القانوني التالي. (المواد 477 و479-(2) من القانون المدني).

• إذا كانت بعض التزامات الدين مستحقة وبعضها غير مستحقة، فإنها تُسدد للوفاء بالتزام سداد الدين المستحق.

• إذا كانت جميع التزامات الدين مستحقة أو جميعها غير مستحقة، فإنه يتم الوفاء بها لسداد التزام الدين، وتكون مخالصتها أكثر منفعةً للمدين.

• إذا تساوت جميع فوائد المدين، تتم التسوية لسداد التزام الدين الذي أصبح أو سيصبح مستحقًا أولاً.

• في حالة الترتيب المذكور أعلاه، يكفي سداد التزام الدين بالتناسب مع مبلغ كل التزام.

2.1.2. القبول والتراضي بدلاً من السداد

القبول والتراضي

غرض القبول والتراضي

- إذا قام المدين بموافقة الدائن بأداء تصرفٍ ما بشكل مختلف عن المُحدد أصلاً وبدلاً منه، يُعتبر هذا التصرف أداءً صحيحًا (المادة 466 من القانون المدني).

• فعلى سبيل المثال، يجوز للمدين الذي اقترض 5,000,000 وون كوري بموافقة الدائن إعطاء الدائن خاتم ماسي بدلاً من الدين.

متطلبات القبول والتراضي

- ينبغي وجود اتفاقية بين الطرفين بشأن القبول والتراضي

- ينبغي وجود دين قائم.

- ينبغي وجود اتفاقية بين الطرفين بشأن ما إذا كان الأداء يحل محل هذا المحدد أصلاً أم لا.

• لا يجوز أن تكون قيمة البديل حتمًا بنفس القيمة المُحددة أصلاً.

• وتبعًا لذلك يجوز للمدين الذي يدين بمبلغ 5,000,000 وون كوري الاتفاق مع الدائن على تقديم خاتم ماسي بقيمة 4,000,000 ووكوري على سبيل التراضي والقبول.

- يقوم المدين فعليًا بتنفيذ تصرفٍ ما على سبيل التراضي والقبول.

تأثير التراضي والقبول.

- إذا قام المدين بتصرفٍ ما على سبيل التراضي والقبول، يكون لهذا التصرف نفس تأثير السداد (المادة466 من القانون المدني).

- لذا يُطفأ التزام الدين منه.

التسوية

غرض التسوية

- قد تنشأ التسوية حيثما يلتزم شخصان لبعضهم البعض بالتزامات دين يكون موضوعها من نفس النوع. وبعمل التسوية، يسدد المبلغ المماثل لالتزامه أو التزامها في نفس الوقت.

• فعلى سبيل المثال، إذا اقترض المدين مبلغًا وقدره 1,000,000 وون كوري من الدائن، ولكن كان الدائن يدين بالفعل للمدين بمبلغ 500,000 وون كوري، يجوز تسديد التزام الدين البالغ 500,000 وون كوري في الوقت الذي يعلن فيه المدين عن التسوية.

متطلبات التسوية

- إذا التزم شخصين لبعضهم البعضبالتزامات دين يكون موضوعها من نفس النوع وأصبح كل منها مستحقًا، يجوز لكل ملتزم عمل تسويةللمبلغ المماثل لمبلغ التزامه أو التزامها بشرط ألا ينطبق هذا إذا لم تسمح طبيعة الالتزامات بذلك. (المادة 492 (1) من القانون المدني).

- إذا أعلن طرف ما عن نيته معارضة، لا يتم عمل تسوية ضد هذه النية ومع ذلك، لا يمكن إنشاء هذا الإعلان عن النية ضد طرف ثالث يعمل بحسن نية (المادة 492 (2) من القانون المدني).

طرق التسوية

- تتأثر التسوية بطرق الإعلان عن النية للطرف الآخر. لا يُرفق أي شرط ولا يكون الوقت محددًا لمثل هذا الإعلان عن النية. (المادة 493 (1) من القانون المدني).

- في حالة المطالبة الساقطة بالتقادم التي قد كانت ستجري تسوية قبل السقوط بالتقادم، قد تُسدد هذه المطالبة من قبل الدائن (المادة 495من القانون المدني).

منع التسوية

- إذا نشأ التزام الدين من تصرف غير قانونيمقصود، لا يمكن للمدين الاستفادة بنفسه أو بنفسها من التسوية ضد الدائن (المادة 496 من القانون المدني).

- إذا كانت المطالبة مطالبة لا يمكن إنفاذ حجزها، لا يجوز للمدين إقامة أي دفاع تسوية ضد الدائن (المادة 497 من القانون المدني).

- لا يجوز لملتزم ثالث بموجب أمر الحجز إقامة أي دفاع تسوية ضد الملزم (المادة 498 من القانون المدني).

تأثير التسوية

- يعتبر الإعلان عن نية التسوية إعلانًا لتسديد التزام الدين بقدر نفس المبلغ عندما يكون كل التزام مؤهلاً لتسوية (المادة 493-(2) من القانون المدني).

الإحلال

غرض الإحلال

- يُقصد "بالإحلال" اتفاقية تُعدل بها عناصر الالتزام لكي يُسدد الالتزام الأصلي للمدين.

• على سبيل المثال، إذا اعتبر الدائن أن المدين قد لا يتحمل السداد، يجوز للدائن المطالبة بتغيير المدين بأي طرف ثالث بالعقد الأصلي عن طريق الإحلال، وكذلك يجوز تغيير الدائن بموجب العقد الأصليبأي طرف ثالث بالعقد الأصلي عن طريق الإحلال.

متطلبات الإحلال

- وجود دين يُراد سداده.

- ينشأ التزام دين جديد من الإحلال.

• إذا لم يتكون التزام الدين الجديد الناشيء عن الإحلال أو مُنع بسبب عدم قانونية سببه أو أي ظرف لم يكن الأطراف على دراية به، لا يُعتبر التزام الدين الاصلي مطفأ (المادة 504 من القانون المدني).

- يُغير المدين أو الدائن أو تفاصيل الإلزام عن طريق الإحلال.

• قد يُنفذ الإحلال بتغيير المدين عن طريق عقد يُبرم بين الدائن والمدين الجديد ومع ذلك، لا يُنفذ ضد نية المدين الجديد (المادة 501 من القانون المدني).

• لا يمكن إنشاء الإحلال بتغيير الدائن ضد شخص ثالث إذا لم يتم بموجب مستند بتاريخ ثابت مُعتمد (المادة 502 من القانون المدني).

إنفاذ الإحلال

- إذا كان الطرفان قد أبرما عقدًا عُدلت به العناصر الأساسية للإلزام، يُطفأ هذا الإلزام عن طريق الإحلال (المادة 500 من القانون المدني).

المخالصة

متطلبات المخالصة وتأثيرها

- إذا أعلن الدائن عن نيته في تخليص المدين من الالتزام، يُطفأ هذا الالتزام ومع ذلك، لا يمكن إقامة مخالصة مع طرف ثالث لديه فائدة معقولة (المادة 506 من القانون المدني).

• فعلى سبيل المثال، يقترض المدين مبلغًا وقدره 1,000,000 وون كوري من الدائن من خلال اتفاقية القرض النقدي للمستهلك ولكن إذا بَين الدائن نيته- مع مراعاة كون المدين في صعوبات مالية- في تخليص المدينمن التزامه أو التزامها، فإن هذا الالتزام يُطفأ.

الدمج

متطلبات الدمج وتأثيره

- إذا أصبحت مطالبة ما والالتزام الموافق منوطة سويًا لشخص واحد ونفس الشخص، تُطفأ المطالبة ومع ذلك، لا يُطبق هذا إذا كانت هذه المطالبة ذاتها هي موضوع حق شخص ثالث (المادة 507 من لقانون المدني).

• فعلى سبيل المثال، إذا اقترضت زوجة من زوجها مبلغًا وقدره 10,000,000 وون كوري ومات الزوج وأصبحت الزوجة وريثًا، يُطفأ الالتزام بدفعمبلغ وقدره 10,000,000 وون كوري الذي تدين به الزوجة؛ لأن تركة الزوج وحقه في استلام الدين قد آلت إلى الزوجة عن طريق الميراث.

2.1.3. إصدار الإيصال

إصدار الإيصال

طلب الإيصال

- يجوز للمدين الذي قد سدد الدين مطالبة الشخص الذي تلقى السداد بإيصال (المادة 474من القانون المدني).

• قد ينشأ حق المطالبة بإيصال حيثما يتم السداد كليًا أو جزئيًا.

- يتم السداد في نفس وقت إصدار الإيصال.

حق المطالبةبإعادة مستند القرض

- في حال وجود أي مستند قرض، يجوز للشخص الذي سدد كليًا المطالبة برد ذلك المستند، ويُطبق هذا أيضًا حيثما يكون التزام الدين قد أُطفئ كليًا لأي سبب بخلاف السداد (المادة 475 من القانون المدني).

كيفية إعداد إيصال

- يعد الإيصال بالطريقة التالية

• يُعد الإيصال من قبل الدئن الذي تلقى المبلغ المسدد.

• يُنص الإيصال صراحةً على تاريخ السداد ومبلغ السداد.

• في حالة التسوية الجزئية للدين، يتم الاتفاق بين الطرفين بخصوص غرض هذا السداد.

[نموذج إعداد إيصال]

الإيصال

يؤكد الموقع أدناه بتاريخ 1 مارس 2015 أنه قد تلقى حسب الأصول مبلغًا وقدره 5,000,000 وون كوري على سبيل السداد الجزئي لأصل القرض البالغ 15,000,000 وون كوري.

يُتفق بموجبه على أن يؤدي المدين مبلغًا واحدًا منفصلاً من الفائدة قدره 1,500,000 وون كوري قد أصبح مستحقًا بسعر فائدة قدره 10% سنويًا مع باقي أصل الدين الرئيسي البالغ 10،000,000 وون كوري.

ا مارس 2015

المستلم: دي هانكيم [ختم]

2.1.4. الإيداع لدى المحكمة للسداد

إيداع لدى المحكمة للسداد

غرض الإيداع لدى المحكمة للسداد

- إذا رفض الدائن أو لم يكن قادرًا على قبول السداد من المدين، يجوز للأخير الوفاء بالتزام دينه/ دينها عن طريق إيداع الموضوع في المحكمة، وينطبق ذلك أيضًا عندما لا يمكن الحصول على تأكيد الدائن دون أي إهمال من جانب المدين. (المادة 487 من القانون المدني).

أثر الإيداع لدى المحكمة للسداد

- في حال إتمام الإيداع لدى المحكمة، يُبرَأ المدين من التزامه أو التزامها بالدين. (المادة 487 من القانون المدني).

مكان الإيداع لدى المحكمة للسداد

- يتم الإيداع لدى مكتب الودائع في مكان الوفاء بالالتزام. (المادة 488-(1) من القانون المدني).

• تكون المحاكم مسؤولةً عن الإشراف على الموضوع بشأن الإيداع لدى المحكمة (المادة 2 من قانون تنظيم المحاكم) وتتولى المحاكم الإقليمية وفروعها والمحاكم الإقليمية الابتدائية المسؤولية عن تلك المواضيع.

※ يمكنك إيجاد مواقع المحاكم على الرابط التالي:

إجراءات التقدم بطلب والدفع

التقدم بطلب للحصول على وديعة المحكمة

- يملأ الشخص الذي يتقدم بطلب للحصول على وديعة المحكمة نسختين من نموذج الطلب، ويقدمهما إلى موظف الإيداع في المحكمة، ويُسلَم المادة إلى الوصي المحدد (أو يودع الأموال لدى البنك المحدد). (المادة 4 من قانون الإيداع والمادة 20-1 من لوائح الإيداع).

المطالبة بالوديعة واستلامها

إخطار من المودع

- ينبغي على المودع إعطاء إخطار بالإيداع إلى الدائن دون تأخير. (المادة 488-(3) من القانون المدني).

المطالبة بالوديعة واستلامها

- إذا طالب الدائن بالوديعة واستلمها، فقد تتم مخالصة التزام الدين الذي يدين به المدين له أو لها.

- يقدم الشخص الذي يعتزم المطالبة بالوديعة واستلامها نموذج المطالبة مُرفقًا بالمستندات التالية. (المادة 33 من لوائح الإيداع)

• إخطار الإيداع الصادر عن موظف الإيداع (المادة 29 من لوائح الإيداع)بصرف النظر عن هذا، لا يُطلَب أي إخطار بالإيداع في الحالات التالية:

√ في الحالة التي يكون مبلغ الوديعة فيها 50,000,000 وون كوري أو أقل (بما في ذلك الحالة التي تكون فيها القيمة الاسمية للمستند المودع القابل للتفاوض هو 50,000,000 وون كوري أو أقل). وبصرف النظر عن هذا، إذا كان المدعي مكتبًا عامًا أو شركةً/ مؤسسة غير مدمجة، يكون الحد الأقصى لمبلغ تلك الوديعة 10,000,000 وون كوري أو أقل.

√ الحالة التي تُرفق فيها شهادة إيداع أو خطاب موافقة من الطرف المعني بنموذج المطالبة.

√ الحالة التي صدرت فيها المطالبة وفقًا للإنفاذ أو التصرف الإجباري بالنسبة لمتأخرات الضرائب.

√ الحالة التي لم يُرسل فيها أي إخطار بالإيداع.

• أي مستند يثبت أن المدعي له حق في المطالبة بالوديعة. ومع ذلك، في حالة ثبوت ذلك من شهادة الإيداع، لا يُطلب ذلك المستند.

• في حال طلب أي مقابل مالي للوديعة، تُطلب المستندات التالية: إقرار خطي من قبل المودع أو حكم خطي أو مستند رسمي أو مستندات عامة أخرى أعدتها المكاتب العامة. (المادة 10 من قانون الإيداع).

سحب الوديعة

سحب الوديعة

- يجوز للمودع في واحدة أو أكثر من الحالات التالية سحب الوديعة عن طريق إثبات تلك الحالة. (المادة9-(2) من قانون الإيداع).

• الحالة التي قد أثبت فيها الدائن تلك الوديعة، أو التي يقدم الدائن فيها إخطارًا بالموافقة إلى مكتب الودائع أو التي يعتزم المودع فيها سحب الوديعة قبل صدور أي حكم من المحكمة. (المادة 489 من القانون المدني).

• الحالة التي أودعت فيها الوديعة عن طريق الخطأ.

• الحالة التي سقط فيها سبب الإيداع.

※ ومع ذلك، قد لا تُسحب الوديعة إذا سقط الرهن العقاري أو الحيازي بإيداع هذه الوديعة. (المادة 489-(2) من القانون المدني).

- في حال سحب الوديعة، يعتبر أن الوديعة لم تكن قد أودعت. (المادة 489-(1) من القانون المدني).

- إذا كانت الوديعة أموالاً، ينتهي أي حق في تلقي أو تحصيل الفائدة المستحقة على المبلغ المودع بعد 10 سنوات ما لم يُمارَس هذا الحق خلال هذه الفترة. (المادة 9-(3) من قانون الإيداع).

تقديم اعتراض

تقديم اعتراض على التصرف

- يجوز للشخص الذي لا يكون راضيًا عن التصرف من قبل الموظف المسؤول تقديم اعتراض إلى المحكمة الإقليمية ذات الاختصاص القضائي. (المادة 12-(1) من قانون الإيداع).

- يقدم الشخص مقدم الاعتراض نموذج الطلب إلى مكتب الودائع. (المادة 12-(2) من قانون الإيداع).

مراجعة الموظف المسؤول عن الودائع

- إذا أدرك الموظف المسؤول عن الودائع أن الاعتراض المقدم من الشاكي له أسباب معقولة، يجري الموظف المسؤول عن الودائع التصرف طبقًا لمضمون الاعتراض المقدم ويخطر الشاكي بمحتويات التصرف المذكور. (المادة 13-(1) من قانون الإيداع).

- إذا أدرك المسؤول عن الودائع أن الاعتراض ليست له أسباب معقولة، فإنه يقدم/ تقدم خطاب رأيه/ رأيها إلى المحكمة الإقليمية التي يكون لها اختصاص قضائي في غضون 5 أيام من التاريخ الذي يتسلم/ تتسلم فيه نموذج الطلب. (المادة 13-(2) من قانون الإيداع).

القرار والطعن فيما يتعلق بالاعتراض المقدم

- تصدر المحكمة الإقليمية ذات الاختصاص القضائي حكمًا بالتسبيب، ويُسلَم هذا الحكم للشاكي. إذا كان الحكم لصالح الشاكي، تأمر المحكمة الموظف المسؤول عن الودائع بإجراء تصرف معقول. (المادة 14-(1) من قانون الإيداع).

- فيما يتعلق بقرار محكمة الموضوع، يجوز للشاكي الطعن على القرار وفقًا لقانون الإجراءات في القضايا غير المثيرة للنزاع. (المادة 14-(2) من قانون الإيداع).

3. التعامل مع التعثر في السداد

3.1. القيود على المطالبة ومدة التقادم

3.1.1. القيود على المطالبة

التعثر في السداد

التعثر في السداد

- إذا تعثر المدين في السداد في تاريخ الاستحقاق، يجوز للدائن المطالبة بتعويضات بعيدًا عن المبلغ الرئيسي (أي أصل القرض والفائدة المتفق عليها). ومع ذلك، إذا لم ينجم ذلك التعثر عن قصد المدين أو توانيه، لا يطالب الدائن بتعويضات. (المادة 390 من القانون المدني).

• يُقصد بمصطلح "القصد/ التعمد" الحالة العقلية لشخص يعرف أن تصرفه/ تصرفها سيؤدي إلى أي ضرر أو خسارة ولكن يجعل غيره يتكبد ذلك الضرر أو تلك الخسارة عن عمد أو يتغاضى عن تلك النتيجة.

• يُقصد بمصطلح "التواني" الحالة العقلية لشخص لم يؤدِ العناية الواجبة التي يؤديها شخص معقول عادةً. ينشأ التواني عندما يتكبد شخص آخر خسارة نتيجة عدم تقديم العناية المذكورة.

نطاق المطالبة بالسداد بخصوص القرض

إذا كانت هناك اتفاقية بشأن تعويضات الأضرار المقطوعة، يجوز للدائن المطالبة بتعويضات الأضرار المقطوعة.

- إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين على مبلغ تعويضات الأضرار المقطوعة عندما أعدَّ السند الإذني، يجوز للدائن- دون إثبات مبلغ الخسارة- المطالبة بتعويضات الأضرار المقطوعة إذا أخفق المدين في الوفاء بالتزامه/ التزامها بالدين. (المادة 398-(1) من القانون المدني).

• إذا كان مبلغ التعويضات المتفق عليه بين الطرفين زائدًا بشكلٍ مبالغ فيه، يجوز للمحكمة تخفيض المبلغ إلى مبلغ أكثر معقولية وملائمة. (المادة 398-(2) من القانون المدني).

إذا لم يكن هناك اتفاق على التعويضات المقطوعة، يجوز للدائن المطالبة بالتعويضات وفقًا لسعر الفائدة القانوني الرسمي.

- إذا لم يكن هناك اتفاق على تعويضات الأضرار المقطوعة، يجوز للدائن المطالبة بالتعويضات وفقًا لسعر الفائدة القانوني الرسمي بواقع خمسة بالمائة (5%) سنويًا (أو ستة بالمائة (6% سنويًا في حال المعاملة التجارية). (المادة 397-(1) من القانون المدني والمادة 379 من القانون المدني والمادة 54 من القانون التجاري).

• ومع ذلك، إذا لم تتجاوز أي فائدة متفق عليهامقدمًا 20% سنويًا، وهو الحد الأقصى للفائدة المحتسبة بموجبقانون مدة تقادم الفائدة، تنطبق تلك الفائدة. (المادة 397-(1) من القانون المدني، والمادة2-(1) من قانون مدة تقادم الفائدة، و"لوائح الحد الأقصى لسعر الفائدة" بموجبالمادة 2-(1) من قانون مدة تقادم الفائدة).

- بالنظر إلى التعويضات عن عدم الوفاء بسداد الدين، لا يكون الدائن مطالَبًا بإثبات الخسارة؛ حيث إنه لا يجوز للدائن تقديم دفاع يفيد بأنه/ أنها لم يكن/ لم تكن متوانيًا/ متوانية. (المادة 397-(2) من القانون المدني).

3.1.2. مدة تقادم المطالبة النقدية

غرض مدة التقادم

غرض مدة التقادم

- يُقصد بمصطلح "مدة التقادم" الفترة الزمنية التي يجب على الطرف الذي يمتلك حق المطالبة إقامة دعوى فيها. وما لم يرفع الطرف المعني دعوى خلال مدة التقادم، يسقط حقه/ حقها في المطالبة.

• إذا أُطفئ الدين الرئيسي بسبب انتهاء مدة التقادم، يُطفأ أي حق في الفائدة كان سيصبح مستحقًا. (المادة 183 من القانون المدني).

مدة تقادم المطالبة

الدعوى المدنية

- تسقط الدعوى المدنية بالتقادم إذا لم تصدر هذه الدعوى في غضون عشر (10) سنوات من مدة التقادم. (المادة 162-(1) من القانون المدني).

الدعوى التجارية

- ما لم يُنص على خلاف ذلك في القانون التجاري، تسقط المطالبة النقدية التي تنشأ عن معاملة تجارية بالتقادم إذا لم تصدر تلك المطالبة في غضون خمس (5) سنوات. ومع ذلك، إذا نص قانون آخر على مدة تقادم أقصر، ينطبق ذلك النص. (المادة 64 من القانون التجاري).

المطالبة بالفائدة المستحقة لمدة سنة واحدة أو أقل

- تسقط المطالبة بالفائدة المستحقة لمدة سنة واحدة أو أقل بالتقادم إذا لم تصدر تلك المطالبة في غضون ثلاث (3) سنوات. (المادة 163 من القانون المدني).

المدة المحددة للمطالبة المنشأة بموجب حكم المحكمة

- تكون مدة تقادم مطالبة تقررت بموجب حكم محكمة عشر (10) سنوات حتى إذا كانت مدة تقادم المطالبة الأصلية أقصر من عشر (10) سنوات. (المادة 165-(1) من القانون المدني).

- تكون مدة تقادم مطالبة تقررت بموجب دعوى إفلاس أو وساطة في محكمة أو أي عملية حل نزاعات بديلة أخرى بنفس أثر الحكم عشر (10) سنوات. (المادة 165-(2) من القانون المدني).

- في حال المطالبة غير المكتملة التي لم يكن سدادها مستحقًا بعد في وقت صدور الحكم، لا تمتد مدة التقادم إلى عشر (10) سنوات حتى إذا تقررت المطالبة بموجب ذلك الحكم. (المادة 165-(3) من القانون المدني).

تاريخ بدء مدة التقادم

تاريخ بدء مدة التقادم

- تبدأ مدة التقادم من الوقت الذي يجوز ممارسة الحق فيه. (المادة 166-(1) من القانون المدني).

• يكون معنى "الوقت الذي يجوز ممارسة الحق فيه" كما يلي:

التصنيف	معنى "الوقت الذي يجوز ممارسة الحق فيه"	مثال
في حال الاتفاق على تاريخ استحقاق	تاريخ الاستحقاق	1 مارس 2015
في حال عدم الاتفاق على تاريخ استحقاق ولكن يكون القرض قرضًا محدد الأجل	الوقت الذي تنتهي فيه مدة القرض ويعلم المدعي بانتهائها	عندما تشتري الحكومة أرزًا من حصاد الخريف
إذا لم يكن هناك لا اتفاق على تاريخ استحقاق ولا تحديد له في الاتفاقية	الوقتالذييكونالدائنقادرًافيهعلىممارسةحقه/حقهافيالمطالباتالسداد	
إذا كان هناك شرط معين للسداد	وقت الوفاء بالشرط	إذا اجتاز شخص ما الاختبار الرسمي العام

وقف مدة التقادم

وقف مدة التقادم

- يوقف الدائن مدة التقادم قبل انتهائها.

- يجوز للدائن وقف مدة التقادم بالطرق التالية: إقامة دعوى أمام المحكمة أو المشاركة بمثابة طرف في دعوى إفلاس، أو التقدم بطلب للحصول على أمر بالدفع، أو التقدم للوساطة عن طريق المحكمة أو المثول طوعيًا أمام المحكمة، أو التقدم بطلب للحصول على أمر بالحجز أو الحجز التحفظي. في حال إقرار المدين بدينه/ بدينها، تتوقف مدة التقادم.

أثر وقف وقطع مدة التقادم

- عند قطع مدة التقادم، لا يُحتسب الوقت المنقضي حتى هذا التوقف، وتبدأ مدة تقادم جديدة اعتبارًا من وقت زوال سبب وقف تلك المدة. (المادة 178-(1) من القانون المدني).

• في حال وقف مدة التقادم بموجب دعوى مقامة في المحكمة، تبدأ مدة تقادم جديدة اعتبارًا من الوقت الذي يصبح القرار الصادر بشأنها ملزمًا بشكلٍ قطعي. (المادة 178-(2) من القانون المدني).

3.2. كيفية التعامل مع عدم السداد

3.2. إعداد الرسائل البريدية المصدق على محتواها

المطالبة من قبل الدائن بالسداد

يجوز للدائن المطالبة بالسداد عندما يصبح السداد مستحقًا.

- ولكن عندما يطالب الدائن بالسداد فإنه/ فإنها يطالب أو تطالب به خلال مدة التقادم. (المادة 162 من القانون المدني والمواد اللاحقة).

عندما يجوز للدائن المطالبة بالسداد، فإنه يجوز له/ لها المطالبة شفهيًا، ولكن الممارسة المعتادة تستخدم الرسائل البريدية المصدق على محتواها والرسائل البريدية المصدق على تسليمها في نفس الوقت.

- "الرسالة البريدية المصدق على محتواها" هي الخدمة البريدية الإضافية التي تقدمها مكاتب البريد، ويسجل مكتب البريد بموجب هذه الخدمة ويصادق على: (1)متى تُرسل الرسالة البريدية من قبل المرسل؛ و(2) ماذا كانت محتويات الرسالة. (المادة 15-(3) من قانون الخدمات البريدية، والمادة 25-1-4-aمن لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

- "الرسالة البريدية المصدق على تسليمها" هي الخدمة البريدية الإضافية التي تقدمها مكاتب البريد، وتسجل مكاتب البريد بموجب هذه الخدمة وتصادق على: متى سُلمت الرسالة البريدية إلى المستلم وتبلغ المرسل بالتسليم. (المادة 15-(3) من قانون الخدمات البريدية، والمادة 25-1-4- cمن لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

※ ماذا ستكون فوائد استخدام خدمات الرسائل البريدية المصدق على محتواها والرسائل البريدية المصدق على تسليمها؟

- خدمة الرسائل البريدية المصدق على محتواها هي خدمة عامة مقدمة للمصادقة على وقت ومكان إرسال محتويات الرسائل البريدية المرسلة من قبل المرسل.

- على الرغم من أنه لا يمكن لخدمة المصادقة على محتوى الرسائل البريدية إثبات صدق المحتويات، إلا أنه يمكن إثبات وقت ومكان إرسال هذه المحتويات من قبل المرسل ووقت تسليمها للمستلم.

- إذا طالب الدائن بالسداد باستخدام خدمة الرسائل البريدية المصدق على محتواها، سيثبت مكتب البريد أن تلك المطالبة قُدمت للمدين، وهو ما قد يكون دليلاً مهمًا في حال ما أثير موضوع ما إذا كانت مدة التقادم قد انتهت أم لا.

- يمكن استخدام خدمة الرسائل البريدية المصدق على تسليمها لإثبات متى استلم المستلم الرسالة البريدية المصدق على محتواها على النحو الواجب.

إعداد الرسائل البريدية المصدق على محتواها

معايير إعداد الرسائل البريدية المصدق على محتواها

- فيمايتعلق بالرسائل البريدية المصدق على محتواها، يتم إعداد النسخ الأصلية والنسخالمصدقة من المحتويات في الشكل القياسي بمقاس 210 مم × 297 مم وفقًا للمادة 7 (6)من لوائح تشغيل وابتكار العمل الإداري، ويتمإعداد صور ضوئية عن طريق نسخ النسخة الأصلية. (المادة 49 (1) من مرسوم تنفيذ قانونالخدمات البريدية).

- إذا كان النص / كانت الأرقام الواردة في بريد معتمد المحتوى معدلا / معدلة أو منقحًا / منقحة أو محذوفًا / محذوفة، وجب عندئذٍ إظهار ذلك التعديل و/ أو التنقيح و/ أو الحذف صراحةً في النسخة الأصلية، مع تصدير النسخ الضوئية أو المسجلة من المنشور بعبارة "محذوف" أو "معدل" أو "منقح" على هوامش النموذج. علاوة على ذلك، يجب أن يحمل النموذج ختم المرسل أو بصمة إبهامه أو توقيعه (المادة 50 (1) من مرسوم تنفيذ قانون الخدمات البريدية)

- فيما يتعلق بعناوين وأسماء المرسل والمستلم الواردة في الرسالة البريدية المصدق على محتواها وعلى مظروفها، تكون الصور الضوئية للتسجيل متشابهة مع النسخة الأصلية. (المادة 51-1 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

كيفية إعداد الرسالة البريدية المصدق على محتواها

- يجوز لك كتابة رسالة وفقًا لمبدأ 5W1H على ورقة (أوراق) بحجم A4، بحيث يمكن للقارئ فهم المحتوى بسهولة.

- يجب عليك كتابة اسماء وعناوين المرسل والمستلم في ترويسة الرسالة.

- من المعتاد طلب ثلاث نسخ من الرسالة البريدية المصدق على محتواها.

• ستُستخدم نسخة واحدة بمثابة أصل وتُستخدم النسختين الآخرتين لأغراض التسجيل.

- تكون أسماء وعناوين المرسل والمستلم المكتوبة على الظرف الذي يحتوي على الرسالة مشابهة لتلك المكتوبة في الرسالة.

نموذج فعلي لإعداد الرسالة البريدية المصدق على محتواها

[نموذج إعداد الرسالة البريدية المصدق على محتواها]

خطاب مطالبة بسداد القرض

1. في الواقع انه في 1 مارس 2014 أبرم الموقع أدناه اتفاقية قرض نقدي معك، وبموجب الاتفاقية أقرضتك أنا مبلغًا وقدره 15,000,000 وون كوري بسعر فائدة بواقع ثلاثين في المائة (30%) سنويًا اعتبارًا من 1 مارس 2014، وتعهدت أنت بسداد أصل القرض والفائدة المستحقة في 28 فبراير 2015 أو قبله.

2. وعلى الرغم من تأخرك في السداد ومطالبتي إياك تكرارًا بالسداد الفوري، إلا أنك لم تسدد أصل القرض والفوائد المستحقة.

3. يرجى العلم أنني سأتخذ إجراءات قانونية ضدك إذا لم تسدد في 31 مارس 2015 أو قبل ذلك.

1 أبريل 2015

المرسل: داي هان كيم (123-700101)

.... دونغ، ....، ... هو، أيه بي تي، يونمويانغ 7، جيل، سيونغدونغ، سيول

مين كوك لي (134-650101)

بناية ....، جونغنو-1 جل، جونغنو، سيول

إجراءات الرسالة البريدية المصدق على محتواها

تقديم نسخة أصلية وصور ضوئية لتسجيل الرسالة البريدية المصدق على محتواها.

- يقدم الشخص الذي يعتزم إرسال رسالة بريدية مصدق على محتواها نسخةً أصلية وصورتين ضوئيتين منها للتسجيل. (المادة 48-1 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

- إذا كان هناك مستلمون متعددون، تُقدَّم نسخة أصلية وصورتين ضوئيتين من كل أصل تحتوي جميعها على أسماء المستلمين وعناوينهم. (المادة 48-2 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

- عند تقديم صورتين ضوئيتين للتسجيل، يسجلهما مكتب البريد ويعيد واحدة إلى المرسل ويحفظ الأخرى في السجلات لمدة ثلاث سنوات من اليوم الذي يلي التقديم. (المادة 48-3 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

تسجيل وتصديق الرسالة البريدية المصدق على محتواها

- عند تقديم ثلاث نسخ من الرسالة البريدية المصدق على محتواها، يتحقق مكتب البريد من أن الصورتين الضوئيتين المقدمتين نسخًا صحيحة وحقيقية من النسخة الأصلية، ويسجل الرسالة البريدية المصدق على محتواها عن طريق طبع الختم الرسمي على كل من النسخ الثلاث. قد يشمل الختم تاريخ الإرسال واسم مكتب البريد. (المادة 52-1 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

- ومن بين النسخة الأصلية للإرسال توضع صورة ضوئية منها في سجلات مكتب البريد وأخرى للمرسل، ويُطبع الختم الرسمي على الجوانب المشتركة للنسخ. (المادة 52-2 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

- إذا تكون مستند الرسالة البريدية المصدق على محتواها من صفحتين أو ثلاث، يُطبع الختم الرسمي على الجزء المشترك بين كل صفحتين، وإذا عُدِّل أي نص من المستند أو أُدرج أو حُذف جزئيًا أو كليًا، يُطبع الختم الرسمي عليه. (المادة 52-3 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

- عند تسجيل الرسالة البريدية المصدق على محتواها، يضع المرسل الرسالة الأصلية في ظرف مكتوب أو مطبوع عليه أسماء وعناوين المرسل والمستلم ويختم الظرف في حضور موظفي مكتب البريد. (المادة 52-4 من لوائح إنفاذ قانون الخدمة البريدية).

التقدم بطلب للحصول على شهادة الرسالة البريدية المصدق على محتواها أو التقدم بطلب للمعاينة والفحص.

- يجوز لمرسل الرسالة البريدية المصدق على محتواها أو مستلمها التقدم بطلب للحصول على الرسالة البريدية المصدق على محتواها في غضون ثلاث سنوات اعتبارًا من اليوم الذي يلي الإرسال، وذلك بتقديم بطاقة هويته الوطنية و/ أو الإيصال الصادر عن مكتب البريد. (المادة 54-1 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

- أي طلب لاستصدار شهادة لبريد معتمد المحتوى يلزم أن يُقدّم بشأنه النسخة المسجلة التي تطابق النسخة الضوئية المؤرشفة في مكتب البريد، ويصدر المكتب المذكور شهادة بشأن البريد معتمد المحتوى بعد التحقق من تطابق النسخة التي يحتفظ بها المكتب والنسخة التي قدمها الطالب. ومع ذلك، وفي الحالات التي يتعذر فيها على الطالب تقديم البريد ذي المحتوى المعتمد بسبب فقدانه أو ضياعه، إلخ، يجوز لمكتب البريد استنساخ النسخة التي لديه وإصدار نسخة من البريد معتمد المحتوى (المادة 54 (2) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمات البريدية).

- يجوز لمرسل الرسالة البريدية المصدق على محتواها أو مستلمها التقدم بطلب لمعاينة النسخة المسجلة من الرسالة المذكورة في غضون 3 سنوات من اليوم الذي يلي إرسالها، وذلك عن طريق تقديم بطاقة هويته الوطنية و/ أو الإيصال الصادر عن مكتب البريد. (المادة 55 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

إجراءات الرسالة البريدية المصدق على تسليمها

الإشارة إلى الرسالة البريدية المصدق على تسليمها

- يذكر مرسل الرسالة البريدية المصدق على تسليمها بوضوح "مصدق على تسليمها" في مكان في الظرف يمكن التعرف عليه بسهولة. (المادة 57 من لوائح إنفاذ

قانون الخدمات البريدية) .

إرسال الرسالة البريدية المصدق على تسليمها

- عند تسليم رسالة بريدية مصدق على تسليمها إلى المستلم، يعطي مكتب البريد إخطار تسليم خطي للمرسل. وبصرف النظر عن هذا، يجوز إعطاء هذا الإخطار إلكترونيًا في الحالة التي يكون المرسل قد وافق فيها على طريقة الإخطار هذه. (المادة 58 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

التقدم بطلب للحصول على شهادة التسليم

- يجوز لمرسل الرسالة البريدية المسجلة أو مستلمها التقدم بطلب للحصول على شهادة تسليم الرسالة البريدية المصدق على تسليمها في غضون سنة واحدة (1) اعتبارًا من اليوم الذي يلي تاريخ الإرسال، وذلك من خلال تقديم بطاقة هويته أو هويتها الوطنية و/ أو

الإيصال الصادر عن مكتب البريد. وبصرف النظر عن هذا، يجوز تقديم ذلك الطلب في غضون 3 سنوات اعتبارًا من اليوم الذي يلي تاريخ الإرسال في حال ما إذا كانت الرسالة البريدية المسجلة رسالة مصدق على محتواها. (المادة 59 من لوائح إنفاذ قانون الخدمات البريدية).

※ أنا مستلم الرسالة البريدية المصدق على محتواها و/ أو الرسالة البريدية المصدق على تسليمها. ما الذي عليّ فعله؟

- في المعاملات المالية إذا أرسل الدائن خطاب مطالبة يطالب فيه بسداد الدين عن طريق رسالة بريدية مصدق على محتواها، لا تثبت هذه الطريقة بالضرورة صدق محتويات الخطاب. وبناءً عليه، قد لا يتم المساس بك حتى إذا لم تكن قد قدمت أي اعتراض على محتويات الرسالة.

- ومع ذلك، بافتراض حقيقة أن الدائن طالبك بالسداد عن طريق رسالة بريدية مصدق على محتواها، فإنه من المحتمل أن يتخذ/ تتخذ إجراءات قانونية أخرى ضدك، وفي هذه الحالة، من المستحسن أن تتلق استشارةً قانونية من خبير قانوني بخصوص التدابير الواجب اتخاذها من جانبك للدفاع ضد دعوى الدائن ("المؤسسة الكورية للمساعدة القانونية").

※ خدمات الرسالة البريدية المصدق على محتواها والرسالة البريدية المصدق على تسليمها المقدمة من قبل مكاتب البريد

- يمكنك زيارة مكتب البريد خلال ساعات العمل أو زيارة الرابط التالي:www.epost.go.kr على مدار 24 ساعة لاستخدام خدمة الرسائل البريدية المصدق على محتواها و/ أو خدمة الرسائل البريدية المصدق على تسليمها.

- لمزيد من المعلومات التفصيلية، يمكنك زيارة الرابط التالي::/service.epost.go.kr//http أو الاتصال برقم الهاتف التالي: 1300-1588

3.2.2. التقدم بطلب للحجز التحفظي

الحجز التحفظي

الحجز التحفظي بمثابة تدبير للتحفظ

- "تدبير للتحفظ" يعني التدبير المتخذ لتجميد ممتلكات المدين آنذاك حتى يتم الحصول على حق بيع العقار بالقوة الجبرية.

- قد يتأثر "الحجز التحفظي" للتحفظ على القوة الجبرية ضد ممتلكات المدين فيما يتعلق بالمطالبة المالية أو المطالبة القابلة للتحويل إلى أموال. (المادة 276 من قانون التنفيذ المدني).

تأثيرات ومميزات الحجز التحفظي

- قد يكون للحجز التحفظي تأثير غير مباشر يتمثل في إجبار المدين على السداد فورًا، كما أنه له تأثير مباشر يتمثل في وقف مدة التقادم.

- تتوقف مدة التقادم بموجب الحجز التحفظي. (المادة 168 من القانون المدني).

كيفية التقدم بطلب الحجز التحفظي

- تخضع الأمور الإجرائية التي تتعلق بالحجز التحفظي للاختصاص القضائي الحصري للمحكمة الإقليمية على موقع العقار المراد توقيع الحجز التحفظي عليه، أو للاختصاص القضائي للمحكمة التي يكون لها اختصاص قضائي على موضوع الدعوى الرئيسية. (المواد 278 و21 من قانون التنفيذ المدني).

- ينص نموذج طلب الحجز التحفظي على البنود التالية. (المادة 279-(1) من قانون التنفيذ المدني):

• التفاصيل والبيانات الشخصية لمقدم الطلب أو ممثله/ ممثلها (ممثليه/ ممثليها) القانوني إن وُجد. (المادة 249-(1) من قانون الإجراءات المدنية).

• المبلغ المالي المطالب به: (ملحوظة: إذا لم تكن المطالبة مطالبة مالية، تتحول تلك المطالبة إلى أموال).

• الحقائق المادية التي قد تكون أسبابًا لأمر الحجز التحفظي. (المادة 277 من قانون التنفيذ المدني).

- حيث إنه قد يصدر أمر الحجز التحفظي دون تقديم أي ادعاءات وطلبات. (المادة 280-(1) من قانون التنفيذ المدني)، يُذكر المبلغ المالي المطالَب به وأسباب

الحجز التحفظي في نموذج الطلب. (المادة 279-(2) من قانون التنفيذ المدني).

قرارات بخصوص الحجز التحفظي

قرارات بخصوص الحجز التحفظي

- تصدر المحكمة أمرًا بالحجز التحفظي، حيث يُعتبر الطلب شرعيًا ويفي بمتطلبات الحجز التحفظي. (المادة 280 من قانون التنفيذ المدني).

إنفاذ أمر الحجز التحفظي

- يسري أمر الحجز التحفظي في الحال.

• وطبقًا لذلك، يُنفَّذ إي إنفاذٍ لأمر الحجز التحفظي دون تسليم أمر خطي. (المادة 292-(1) من قانون التنفيذ المدني).

- إذا كان هناك أمر حجز تحفظي، ينفذ الدائن الأمر في غضون أسبوعين (2) من تاريخ الأمر. (المادة 292-(2) من قانون التنفيذ المدني).

• يجوز للدائن التقدم بطلب الحجز التحفظي على الممتلكات غير المنقولة أو السفن أو الممتلكات المنقولة المملوكة للمدين. (المواد 293- 297 من قانون التنفيذ المدني).

أثر إنفاذ أمر الحجز التحفظي

- في حال إنفاذ أمر الحجز التحفظي، لا يمكن للمدين التصرف في موضوع الحجز.

- إذا تصرف المدين تعسفيًا في ممتلكاته/ ممتلكاتها التي تخضع لأمر الحجز التحفظي، لا يسري ذلك التصرف ضد المستفيد من أمر الحجز التحفظي (أي الدائن).

- إذا حكمت المحكمة لصالح الدائن بأن يصبح من حق الدائن الإنفاذ بعد إصدار أمر الحجز التحفظي، يتحول الحجز التحفظي بمثابة حجز

3.2.3. إجراء الإنذار بالدفع

غرض إجراء الإنذار بالدفع

غرضإجراء الإنذار بالدفع مزاياه

- "إجراءات الإنذار بالدفع" هي إحدى الإجراءات الرئيسةلتسوية المنازعات المدنية التي تتعامل معها المحكمة إلى جانب إجراءات التقاضيوإجراءات الوساطة، وتتمتع بالمزايا التالية (الرجوع إلى مركز الخدمة المدنيةالإلكترونية بمحكمة جمهورية كوريا - إجراءات الإنذار بالدفع).

• لا تصدر المحكمة أمرًا بالدفع إلى الدائن إلا من خلال مراجعة المستندات.

• يمكن حل النزاعات بسرعة.

• التكاليف التي يدفعها الدائن للمحكمة منخفضة.

• بمجرد إصدار أمر الدفع، يُعتبر أنه حكم نهائي.

※ يمكن العثور على معلوماتتفصيلية حول إجراء الإنذار بالدفع في حمركز الخدمة المدنية الإلكترونية بمحكمةجمهورية كوريا - إجراءات الإنذار بالدفع>.

مزاياإجراءات الإنذار بالدفع

- يكون إتخاذ إجراءات الإنذار بالدفع ذو مميزات أكثر للمدين بدلاً من إجراءات الدعوى المدنية؛ لأنه بالنسبة لإجراء المطالبة بالدفع (1) لا يتطلب ظهور الأطراف أمام المحكمة و(2) لايحتاج الأطراف إلى إقامة أي استئنافات و(3) لا تكون رسوم طابع الدمغة غالية. وطبقًا لذلك، تكونإجراءات المطالبة بالدفع أبسط وأسرع وأكثر إقتصادًا من إجراءات الدعوى المدنية.

طلب أمر الدفع

متطلبات أمر الدفع

- يعتمد طلب أمر الدفع على مطالبة متعلقة بمبلغ محدد من المال أو بديله أو ضمان آخرقابل للتفاوض. (المادة 462 من قانون الإجراءات المدنية).

- يكون مقدم الطلب هو الدائن صاحب مطالبة السداد (المادة 462 من قانون الإجراءات المدنية).

- يقتصر أمر الدفع على احتمالية تحقق الإبلاغ في الجمهورية الكورية ما عدا الإبلاغ عن طريق الإخطار العام (المادة 462 من قانون الإجراءات المدنية).

محكمة ذات اختصاص قضائي

- تخضع الأمور الإجرائية المتعلقة بالإنذار بالدفع وأمر الدفع للاختصاص الحصري لمحكمة من المحاكم التالية (المادة 463من قانون الإجراءات المدنية).

- المحكمة الإقليمية في موقع العنوان المُسجل للمدين (المادة 463 و3 من قانون الإجراءات المدنية).
- محل عمل المدين. (المادة 7 من قانون الإجراءات المدنية).
- محل إقامة المدين أو مكان أداء الالتزام. (المادة 8 من قانون الإجراءات المدنية).
- المكان الذي استخدمت فيه الفواتير والشيكات ذات الصلة باعتبارها طريقة (طرقًا) للدفع. (المادة 9 من قانون الإجراءات المدنية).
- المكتب أو محل العمل. (المادة 12 من قانون الإجراءات المدنية)
- مكان حدوث الضرر/الخطأ. (المادة 18 من قانون الإجراءات المدنية)

إجراءات الطلب

- تُطبق الأحكام المتعلقة بالدعوى المدنية طلب أمر بالدفع بقدر عدم تعارضها مع طبيعة أمر الدفع. (المادة 464 من قانون الإجراءات المدنية).

- وطبقًا لذلك، يجوز للدائن البدء في إجراءات الإنذار بالدفع عن طريق تقديم طلب بأمر الدفع إلى المحكمة ذات الاختصاص القضائي. (المادة 248 من قانون الإجراءات المدنية).

قرار بخصوص أمر الدفع

حالة عدم صدور أمر الدفع

- يجوز للدائن عند استلام طلب من المحكمة لتعديل عنوان المدين، تقديم طلب لبدء إجراءات الدعوى المدنية.(المادة 466 (1) من قانون الإجراءات المدنية).

- عندما يكون من المستحيل تنفيذ أمر الدفع بدون اللجوء إلى التنفيذ عن طريق إخطار عام، أو عندما يتوجب تقديمه لمحكمة أجنبية خارجية، يجوز للمحكمة وضع القضية في الدعاوى المدنية حسب تقديرها الخاص. (المادة 466 (2) من قانون الإجراءات المدنية).

- لا يُقام أي استئناف ضد هذا القرار من قبل المحكمة (المادة 466 (3) من قانون الإجراءات المدنية).

في حالة صدور أمر الدفع

- يصدر أمر الدفع في غياب الطرف الآخر بدون استجواب المدين (المادة 467 من قانون الإجراءات المدنية).

- يحتوي أمر الدفع على سجل الأطراف وممثليهم القانونيين وجوهر الدعوى وإحصائياتها وسجل إضافي مفاده أن المدين له الحق في تقديم اعتراض خلال أسبوعين من تاريخ استلام مذكرة أمر الدفع. (المادة 468 من قانون الإجراءات المدنية).

- يُقدم أمر الدفع إلى الأطراف. (المادة 469 (1) من قانون الإجراءات المدنية).

الاعتراض

الاعتراض

- يجوز للمدين تقديم اعتراض على أمر الدفع. (المادة 469 (2) من قانون الإجراءات المدنية).

تأثير الاعتراض

- عندما يكون المدين قد قدّم اعتراضًا خلال أسبوعين من تاريخ استلام مذكرة أمر الدفع، يفقد هذا الأمر تأثيره خلال هذا المدى (المادة 470-(1) من قانون الإجراءات المدنية).

- تكون مدة الاعتراض مدة ثابتة (المادة 470-(2) من قانون الإجراءات المدنية).

على عكس المدد الرسمية الأخرى، يجوز للمحكمة إضافة مدة إضافية "للمدة الثابتة" (المادة 172-(2) من قانون الإجراءات المدنية) برغم أن المدة الثابتة لا يمكن مدها ولا تقصيرها من قبل المحكمة (المادة 172-(1) من قانون الإجراءات المدنية) وبرغم هذا، حيثما لم يستطع أحد الطرفين الامتثال للمدة الثابتة لأي سبب لا يعزى إليه أو إليها، فإنه يجوز لذلك الطرف استكمال الأعمال الإجرائية التي قد تخلف أو تخلفت عن اتباعها خلال أسبوعين من التاريخ الذي زال فيه هذا السبب (المادة 173 من قانون الإجراءات المدنية).

رفض الاعتراض

- ترفضالمحكمة الاعتراض عند الإقرار بأنه غير قانوني بموجب قرارها (المادة 471-(1) من قانون الإجراءات المدنية).

- يقدّم طعنًا فوريًا ضد قرار الرفض. (المادة 471-(2) من قانون الإجراءات المدنية).

التحول إلى التقاضي

- إذا قدم الدائن طلبًا- عند استلام أمر من المحكمة لتعديل عنوان المدين- لبدء إجراءات الدعوى المدنية (المادة 472 من قانون الإجراءات المدنية)، أو إذا وضعت المحكمة القضية لدعوى نزاع مدني حسب تقديرها (المادة 466-(2) من قانون الإجراءات المدنية)، تعتبر إجراءاتالدعوى المدنية قد بدأت عندما قُدم طلب

الدفع (المادة 472-(1) من قانون الإجراءات المدنية).

- إذا كان المدين قد قدم اعتراضًا قانونيًا على أمر الدفع، يُعتبر أن إجراءات الدعوى المدنية قد بدأت بقيمة موضوع المطالبة التي قد قُدم الاعتراض منه عندما قُدم طلب بأمر الدفع (المادة 472-(2) من قانون الإجراءات المدنية).

الترتيبات التالية للتحول إلى التقاضي

- حيثما تُعتبر دعوى النزاع المدني قد بدأت بموجب المادة 472 من قانون الإجراءات المدنية، تأمر المحكمة التي أصدرت أمر الدفع الدائن- مع تحديد مدة معقولة- بوضع دمغات بالمبلغ المُحصل عن طريق خصم مبلغ الدمغات التي قد وضعت عندما قدم طلب دعوى النزاع المدني أو طلب الدفع من مبلغ الدمغات الموضوعة على الشكوى في بداية دعوى النزاع المدني (المادة 473-(1) من قانون الإجراءات المدنية).

- عندما يتخلف الدائن عن إضافة الدمغات خلال مدة معقولة تحددها المحكمة، ترفض المحكمة التي أصدرت أمر الدفع طلب أمر الدفع بموجب حكم تصدره في هذا الشأن، ويجوز تقديم طعن فوري على هذا الحكم. (المادة 473-(2) من قانون الإجراءات المدنية).

- إذا أضيفت الدمغات، يعيد موظف المحكمة مثل موظف إداري صغير بالمحكمة توجيه سجل التقاضي على الفور إلى المحكمة ذات الاختصاص القضائي. وفي هذه الحالة، إذا وقعت القضية تحت الاختصاص القضائي لهيئة مُحلفين بالمحكمة، يعيد موظف المحكمة مثلموظف إداري صغير بالمحكمة توجيه سجل التقاضي على الفور إلى هيئة محلفي المحكمة ذات الاختصاص. (المادة 473-(3) من قانون الإجراءات المدنية).

- وفي حالة تحول إجراء الإنذار بالدفع إلى دعوى مدنية، تشكل مصاريف إجراءات الإنذار جزءًا من مصاريفالدعوى المدنية (المادة 473-(4) من قانون الإجراءات المدنية).

تأثير أمر الدفع

- في حال عدم تقديم أي اعتراض على أمر الدفع أو إذا قد سُحبأي اعتراض أو أصبح قرار الرفض نهائيًا وحاسمًا، يكون لأمر الدفع المذكور نفس التأثير باعتباره حكمًانهائيًا وحاسمًا. (المادة 474 منقانون الإجراءات المدنية).

3.2. الدعوى المدنية

الغرض من الدعوى المدنية

الغرض من الدعوى المدنية

- الغرض من "الدعوى المدنية" هو حماية أي حق للشخص والحفاظ على قانون البلد ونظامه.

- يحق للدائن مطالبة المدين بسداد دينه/ دينها، وإذا لم يسدد المدين، يجوز للدائن الشروع في الإجراءات القانونية ضد المدين.

- ويكون نوع الدعوى في هذه الحالة مطالبة مالية بالسداد.

اختصاص الدعوى القانونية

- تصدر إجراءات الدعاوى المدنية أمام المحكمة في مكان عنوان المدعى عليه المسجل. ومع ذلك، إذا لم يكن ذلك العنوان معلومًا للمدعي، فقد يكون المكان هو محل إقامة المدعى عليه ثانويًا، وإذا لم يكن محل الإقامة هذا معلومًا أيضًا للمدعي، فقد يكون المكان هو آخر عنوان للمدعى عليه كان معروفًا للمدعي. (المادة 3 من قانو الإجراءات المدنية).

- ولكن إذا كانت إجراءات الدعوى المدنية معنية بحق عقاري ضد المدعى عليه (مثال: مطالبة بالسداد بموجب اتفاقية القرض النقدي)، يجوز للمدعي إقامة دعوى أمام المحكمة الكائنة في مكان موضوع المطالبة أو الضمان أو أي عقار للمدعى عليه محجوز عليه. (المادة 11 من قانون الإجراءات المدنية).

قد تجد مواقع المحاكم على الرابط التالي:Court of Korea-courts

إقامة دعوى مدنية

تقديم صحيفة الدعوى

- تقام الدعوى المدنية عن طريق تقديم صحيفة الدعوى. (المادة 248 من قانون الإجراءات المدنية).

إعداد صحيفة الدعوى

- تُذكر التفاصيل والبيانات الشخصية للطرفين وغرض الدعوى وأسباب الدعوى في صحيفة الدعوى.

دفع رسم دمغة

- في الدعوى المدنية يُرفق رسم دمغة ذو قيمة اسمية قائمة على مبلغ المطالبة بصحيفة الدعوى. (المادة 1 من القانون بخصوص الدمغات المرفقة بالدعوى المدنية

وما إلى ذلك).

- بصرف النظر عما ورد أعلاه، يجوز للمدعي دفع رسوم المحكمة لأي بنك معين أو أي مؤسسة مالية أخرى نقدًا أو ببطاقة ائتمان أو بطاقة خصم بدلاً من وضع رسم دمغة. (المادة 1 من القانون بخصوص الدمغات المرفقة للدعاوى المدنية وما إلى ذلك; المادة 2-27 و2-28 من القانون بخصوص الدمغات المرفقة للدعاوى المدنية وما).

المحاكمة في المطالبات الصغيرة

تعريف المحاكمة في المطالبات الصغيرة

- "المحاكمة في المطالبات الصغيرة" تعني المحاكمة التي تتعامل مع مطالبة مالية صغيرة بمبلغ مالي محدد أو بديله أو ضمان آخر قابل للتفاوض بمبلغ 30,000,000 وون كوري أو أقل.

- إذا كان مبلغ المطالبة 30,000,000 وون كوري أو أقل، وكانت المطالبة قائمة على اتفاقية القرض النقدي، يكون اتباع إجراء المطالبات الصغيرة إلزاميًا. (المادة 2-(1) من قانون محاكمات المطالبات المالية الصغيرة، والمادة 1-2 من لوائح محاكمات المطالبات المالية الصغيرة).

- وحيث إن إجراء المطالبات المالية الصغيرة هو إجراء خاص متبع في محكمة الموضوع، فإنه عليك اتباع إجراء الدعاوى المدنية العادي إذا اخترت الطعن في حكم المحكمة أدناه أو إعادة الطعن فيه.

3.2.5. الإنفاذ بالقوة الجبرية

الإنفاذ بالقوة الجبرية

غرض الإنفاذ بالقوة الجبرية

- "الإنفاذ بالقوة الجبرية" هو تدبير أو إجراء إجباري تتخذه الحكومة عن طريق ممارسة سلطتها لتسوية أي مطالبة قانونية.

منح أمر الإنفاذ

غرض حق الإنفاذ

- يقصد بمصطلح "حق الإنفاذ" الحق المطلوب لبدء إجراء الإنفاذ الجبري. يجوز للسلطة العامة منح ذلك الحق في شكل أمر خطي ينص على أي وجود ونطاق حق الإنفاذ المذكور ومنح السلطة لممارسة ذلك الحق.

• فيما يتعلق بالمطالبة بسداد القرض، تكون أنواع حقوق الإنفاذ على النحو التالي. (المواد 24 و56 و291 من قانون التنفيذ المدني):

√ حكم نهائي وقاطع بخصوص المطالبة بسداد مبلغ القرض.

√ حكم نهائي وقاطع بشأن أمر الإنفاذ المؤقت الصادر لصالح مطالبة سداد مبلغ الدين.

√ أمر السداد المحدد

√ مستند معتمد من قبل كاتب العدل يحتوى على موافقة المدين على إنفاذ المطالبة بالقوة الجبرية فيما يتعلق بمبلغ مالي محدد أو بديله أو ضمان آخر قابل للتفاوض.

√ اتفاقيات ملزمة لها نفس القوة القانونية للحكم النهائي القاطع مثل اتفاقية التسوية عن طريق وساطة المحكمة أو خطاب قبول الدعوى.

√ أمر الحجز التحفظي

إصدار مستند الإنفاذ

- يمكن إجراء التنفيذ بالقوة الجبرية فقط بحكم أصلي (ويُشار إليه فيما بعد باسم "مستند التنفيذ"). (المادة 28-(1) من قانون التنفيذ المدني).

• يصدر مستند التنفيذ- عند تقديم طلب- من قبل مسؤول إداري صغير بمحكمة الموضوع. ومع ذلك، إذا حُفظ سجل الدعوى في محكمة استئناف، يصدر موظف المحكمة مثل الموظف الإداري الصغير بمحكمة الاستئناف مستند التنفيذ ذلك. (المادة 28-(2) من قانون التنفيذ المدني).

استثناءات لإصدار مستند التنفيذ

- على الرغم من أن إصدار مستند التنفيذ مطلوبًا من حيث المبدأ لممارسة جميع حقوق التنفيذ، فلا يكون هذا المستند مطلوبًا إذا كان هناك أمر دفع مبلغ محدد أو حكم نهائي وقاطع في شكل توصية عن طريق وساطة المحكمة أو أمر حجز تحفظي. (المواد 58-(1) و292 من قانون التنفيذ المدني والمادة 5-8-(1) من قانون محاكمات المطالبات الصغيرة).

إجراء الإفصاح عن الممتلكات

الغرض من إجراء الإفصاح عن الممتلكات

- يجوز للدائن اتخاذ " إجراء الإفصاح عن الممتلكات" إذا كان ينتوي/ تنتوي إنفاذ حق التنفيذ، ووفقًا لهذا الإجراء، إذا لم يتمكن الدائن من تحديد مكان أي ممتلكات للمدين، فقد تأمر المحكمة المدين بتقديم إقرار تحت قسم يشمل قائمة ممتلكاته/ ممتلكاتها وسؤال المؤسسات العامة أو المؤسسات المالية عن معلومات حول هذه الممتلكات للتحقق من القائمة. إذا لم يظهر المدين في تاريخ التقديم أو لم يقدم القائمة، فإنه يُسجّل في قائمة المدينين المتعثرين.

• يتكون إجراء الإفصاح عن الممتلكات أساسًا من الأجزاء الثلاثة التالية: الإفصاح عن ممتلكات المدين والتحقق من الممتلكات والتسجيل في قائمة المدينين المتعثرين.

إعلان الإفصاح عن ممتلكات المدين

- يجوز للدائن الذي يحق له بدء التنفيذ بالقوة الجبرية القائمة على حق التنفيذ بهدف دفع الأموال تقديم طلب للإفصاح عن ممتلكات المدين أمام المحكمة في مكان محكمة الاختصاص العامة للمدين. (المادة 61-(1) من قانون التنفيذ المدني).

• يكون الطلب خطيًا ويحتوي على ما يلي: أسماء الدائن والمدين وممثليهم القانونيين (إن وجد) ومبلغ الدين المتعثر فيه والغرض من الطلب وأسباب الطلب. (المادة 25-1 من لوائح التنفيذ المدني).

التقدم بطلب للتسجيل في قائمة المدينين المتعثرين

- في الحالة التي تلي أحقية الدائن في حق التنفيذ، إذا لم يسدد المدين في غضون ستة (6) أشهر من هذه الأحقية أو إذا رفض المدين المثول أمام المحكمة بدون أي عذر مقبول أو رفض حلف اليمين أو لم يقدم قائمة بممتلكاته/ ممتلكاتها أو تصرف بطريقة غير تعاونية، فإنه يجوز للدائن التقدم بطلب لتسجيل اسم المدين في قائمة المدينين المتعثرين. (المادة 70-(1) من قانون التنفيذ المدني).

التحقق من الممتلكات

- يجوز للمحكمة صاحبة الاختصاص القضائي على إجراء الإفصاح عن الممتلكات- بناءً على طلبٍ يقدمه الدائن- مطالبة المؤسسات العامة أو المؤسسات المالية أو المنظمات الأخرى التي تتحكم في شبكات الحاسب الآلي بخصوص ممتلكات الأفراد وائتمانهم بمعلومات عن تلك الممتلكات للتحقق من قائمة الممتلكات في إحدى الحالات التالية: (المادة 74 من قانون التنفيذ المدني).

• إذا تعثر تقديم أمر الإجراء للمدين بسبب عدم معرفة العنوان حتى بعد أن يكون الدائن قد تلقى أمرًا من المحكمة لتصحيح عنوان المدين.

• إذا لم تصل الممتلكات المدرجة في القائمة التي قدمها المدين وفقًا لإجراء الإفصاح عن الممتلكات إلى الوفاء بالتنفيذ.

• إذا رفض المدين المثول أمام المحكمة بدون أي عذر معقول أو إذا رفض حلف اليمين أو لم يقدم قائمة بممتلكاته/ ممتلكاتها (مثال: تقديم قائمة ممتلكات زائفة).

الحجز على ممتلكات المدين والبيع القضائي

أنواع التنفيذ الإجباري

- يمكن تصنيف التنفيذ بالقوة الجبرية طبقًا لموضوع ذلك التنفيذ على النحو التالي: التنفيذ على أحد الممتلكات غير المنقولة (المواد من 78 إلى 171 من قانون التنفيذ المدني)، والتنفيذ على أحد الممتلكات شبه غير المنقولة مثل سفينة (المواد من 172 إلى 186 من قانون التنفيذ المدني)، والتنفيذ على سيارة أو إحدى معدات البناء أو طائرة (المادة 187 من قانون التنفيذ المدني) والتنفيذ على أحد الممتلكات المنقولة التي تكون مادية أو قابلة للاستلام (المواد من 188 إلى 274 من قانون التنفيذ المدني).

التنفيذ على الممتلكات غير المنقولة

- يجوز للمحكمة ذات الاختصاص القضائي- بموجب طلب من قبل الدائن- إنفاذ إجراء التنفيذ الإجباري على ممتلكات غير منقولة (المواد 78-(1) و79 من قانون التنفيذ المدني).

- يسري التنفيذ الإجباري علىممتلكات غير منقولة عن طريق المزاد الإجباري أو الوصاية الجبرية (المادة 78-(2) منقانون التنفيذ المدني).

• "المزاد الإجباري" هو بيع قضائي عن طريق إنفاذ التنفيذ الجبري. تكون عملية المزاد الإجباري على النحو التالي: (1) بدء المزاد الإجباري (المادة 83 من قانون التنفيذ المدني) و(2) إعداد البيع القضائي (المادة 84 من قانون التنفيذ المدني) و(3) تقديم إخطار عام بخصوص تاريخ البيع وتاريخ القرار(المادة 104 من قانون التنفيذ المدني) و(4) إتخاذ إجراء البيع القضائي (المادة 72 من أحكام التنفيذ المدني) و(5) استلام دعوى البيع (المادة 142 من أحكام التنفيذ المدني) و(6) التوزيع (المادة 145 من قانون التنفيذ المدني).

• تمنع المحكمة المدين- عن طريق "الوصاية الجبرية"- من التدخل في المسائل الإدارية وكذلك من التصرف في أي أرباح من الممتلكات غير المنقولة، وتأمر بدفع الأرباح للدائن لتسديد الدين. تكون عملية الوصاية الجبرية على النحوالتالي: (1) حكم ببدء الوصاية الجبرية (المادة 164 من قانون التنفيذ المدني) و(2) التوزيع. (المادة 169 من قانون التنفيذ المدني).

• يُقدم طلب التنفيذ الجبري أو الوصاية الجبرية خطيًا ويملأ الدائن نموذج الطلب بتفاصيل الدائن والمدين وممتلكات الموضوع ومبلغ الدين وأي أسباب للطلب بما في ذلك حق التنفيذ (المادة 81 من قانون التنفيذ المدني).

التنفيذ الجبري على أشباه الممتلكات غير المنقولة

- بعيدًا عن الممتلكات غير المنقولة، يكون أي من الممتلكات المنقولة التالية التي يمكن تسجيلها هي موضوعالتنفيذ الجبري باعتبارها شبه ممتلكات منقولة: سفينة (المواد 172 إلى 186 من قانون التنفيذ المدني) أو طائرة أو سيارة أو معدات إنشاء. (المادة 187 من قانون التنفيذ المدني).

التنفيذ الجبري على منقولات مادية أو قابلة للاستلام

- يتاح التنفيذ الجبري أيضًا على منقولات مادية أو على ممتلكات المدين القابلة للاستلام من طرف ثالث. (المواد 188 إلى 274 من قانون التنفيذ المدني).

• تكون عملية التنفيذ الجبري على شيء منقول مادي على النحو التالي: (1) الحجز (المادة 189 من قانون التنفيذ المدني) و(2) عطاء أو بيع بالمزاد (المادة 199 من قانون التنفيذ المدني) و(3) التوزيع (المادة 155 من أحكام التنفيذ المدني).

• تكونعملية التنفيذ الجبري على شيء قابل للاستلام خاص بالمدين على النحو التالي: (1) الحجز (المادة 223 من قانون التفيذ المدني) و(2) أمر تحصيل أو أمر تكليف. (المادة 229 من القانون المدني).

السداد للدائن

التنفيذ على ممتلكات غير منقولة أو شبه غير منقولة

- يستحق الدائنون التاليون تلقي توزيع ربح في نفس الوقت: (1) دائنو التنفيذ الذين قد أعلنوا عن عطاءٍ فيما لا يكون بعد مدة إتمام طلب التوزيع و(2) الدائنون الذين قد طلبوا توزيع الربح ليس بعد مدة إتمام طلب التوزيع و(3) ملزمو الحجز التحفظي الذين قد سُجلوا قبل تسجيل القرار عند بدء أول مزاد (المادة 148 من قانون التنفيذ المدني والمادة 185 من لوائح التنفيذ المدني).

- عنما تكون إجراءات البيع من التنفيذ الجبري على ممتلكات غير منقولة غير كافية للتسديد لجميع الدائنين المساهمين في توزيع الربح، توزع المحكمة حسب الأولوية بموجب القانون المدني والقانون التجاري وأي قوانين أخرى ذات صلة. ويطبق هذا مع ما يلزم من

تعديل وتبديل على التنفيذ الجبري على ممتلكات شبه غير منقولة. (المواد 145-(2) و172 من قانون التنفيذ المدني).

1. مطالبة بدفع ما يصل إلى ثلاثة أشهر لكل موظف لم يُدفع له، أو مطالبة ببدل تقاعد/ تعويض عن حادث للسنوات الثلاث الماضية، ومطالبة لاسترداد مبلغ الوديعة الصغير فيما يتعلق بعقار سكني أو بناية تجارية؛
2. الضرائب والمستحقات العامة المفروضة على العقار؛
3. الضرائب العامة التي تكون لها أسبقية على أي حقٍ مضمون؛
4. مطالبة الرهن العقاري أو مطالبة مضمونة بموجب التسجيل التحفظي أو حق الإيجار المسجل على أساس الإيداع أو الحيازة الإيجارية المسجلة أو المطالبة بوديعة الحيازة الإيجارية كونها تصديق على تاريخ محدد للإيداع فيما يتعلق بالعقار السكني أو البناية التجارية الذين أقيما جميعا بعد الضرائب التي كانت مستحقة بموجب القانون؛
5. الأجر أو بدل التقاعد أو التعويض عن حادث أو أي مطالبة أخرى تتعلق بعلاقة العمل؛
6. أي ضرائب أخرى ناشئة تكون مستحقة بعد الرهن العقاري أو حق الإيجار المسجل على أساس الإيداع؛
7. أي مطالبة بتأمين طبي أو تأمين معاش أو تأمين عمل أو تأمين تعويض حوادث صناعية؛ و
8. مطالبات عامة

※ حيث يشكل حق المطالبة بسداد القرض مطالبةً عامة، تكون أولويته رقم 8.

※ إذا خضع أي من الممتلكات غير المنقولة للإدارة الجبرية، تُخصم تكاليف الوصاية على غير المنقول من الأرباح والضرائب والجبايات العامة الأخرى المفروضة على غير المنقول قبل دفع أي رصيد أرباح للدائنين. (المادة 169-(1) من قانون التنفيذ المدني).

التنفيذ الجبري على ملكية منقولة تكون مادية

- يجوز للدائن التقدم خطيًا للحصول على أمر تنفيذ ضد ملكية منقولة تكون مادية (المادة 4 من قانون التنفيذ المدني) ويسري هذا الإجراء من قبل موظف التنفيذ الذي يستولى على تلك الملكية المنقولة(المادة 1-189 من قانون التنفيذ المدني).

- يبيع موظف التنفيذ الشيء المنقول الذي تم الاستيلاء عليه بسعرٍ معقول. (المادة 199 من قانون التنفيذ المدني).

- يتم السداد للدائن الذي تقدم بطلب للحصول على أمر تنفيذ بمجرد تلقي حصيلة البيع. (المواد 217-221 من قانون التنفيذ المدني).

التنفيذ الجبري ضد شيء قابل للاستلام

- ينشأ التنفيذ الجبري ضد شيء قابل للاستلام عندما يتلقى المدين شيئًا قابلا للاستلام من شخصٍ ثالث، وفي هذه الحالة،يجوز للدائن التقدم بطلب للتنفيذ الجبري ضد ذلك الشيء. (فعلى سبيل المثال إذا كان (ب) مدينًا لـ (أ) بمبلغ وقدره 100,000,000 وون كوري، حيث حصل (ب) على شيء قابلا للاستلام بقيمة 50,000,000 وون كوري من (ج)، فإنه يجوز لـ (أ) التقدم بطلب للتنفيذ الجبري على ذلك الشيء.

- عند التقدم بطلب للحصول على أمر تنفيذ جبري قائم على مطالبة مالية، يقدم الدائن طلبًا خطيًا (المادة 4 من قانون التنفيذ المدني)، ولا ينص نموذج الطلب

صراحةً على الدائن والمدين ومدين الشخص الثالث وحق التنفيذ فقط (المادة 159 من لوائح التنفيذ المدني) ولكن ينص أيضًا على أنواع ومبلغ مالي متضمن في الاستيلاء. (المادة 225 من قانون التنفيذ المدني).

- يتم البيع القضائي ودفع حصيلة البيع عن طريق أمر تحصيل وأمر إحالة.

إذا فوضت المحكمة الدائن لتحصيل الدين، يتم السداد للدائن عن طريق أخذ العقار المصادر من مدين الشخص الثالث، وفي هذه الحالة، يكون الدائن ملزمًا بإبلاغ المحكمة باستلامه/ باستلامها بمجرد السداد المذكور. (المادة 236-(1) من قانون التنفيذ المدني).

※ إذا أصبح أمر الإحالة باتًا وحاسمًا، فإنه يعتبر أن المدين قد سدد ديونه/ ديونها عندما قُدم الإخطار لمدين الشخص الثالث. (المادة 231 من قانون التنفيذ المدني).

※ للحصول على النماذج ذات الصلة، يرجى الذهاب إلى الصفحة الرئيسية للمؤسسة الكورية للمساعدة القانونية- معلومات قانونية- نماذج قانونية.